جامعة ابن خلدون– تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

# دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
# دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة - تيارت (2017-2018)

إعداد الطالبتين
– هواري إكرام سعيدة
– قاسم منال

الأستاذ المشرف
الدكتور: ميدون سيساني

لجنـــة المناقـشـة

| إسم ولقب الأستاذ | الدرجة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| بلكرشة رابح | أستاذ محاضر –أ– | رئيسا |
| ميدون سيساني | أستاذ محاضر –أ– | مشرفا ومقررا |
| صافة محمد | أستاذ محاضر –أ– | مناقشا |
| حجاج مصطفى | أستاذ مساعد –ب– | مناقشا |

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2022/2021

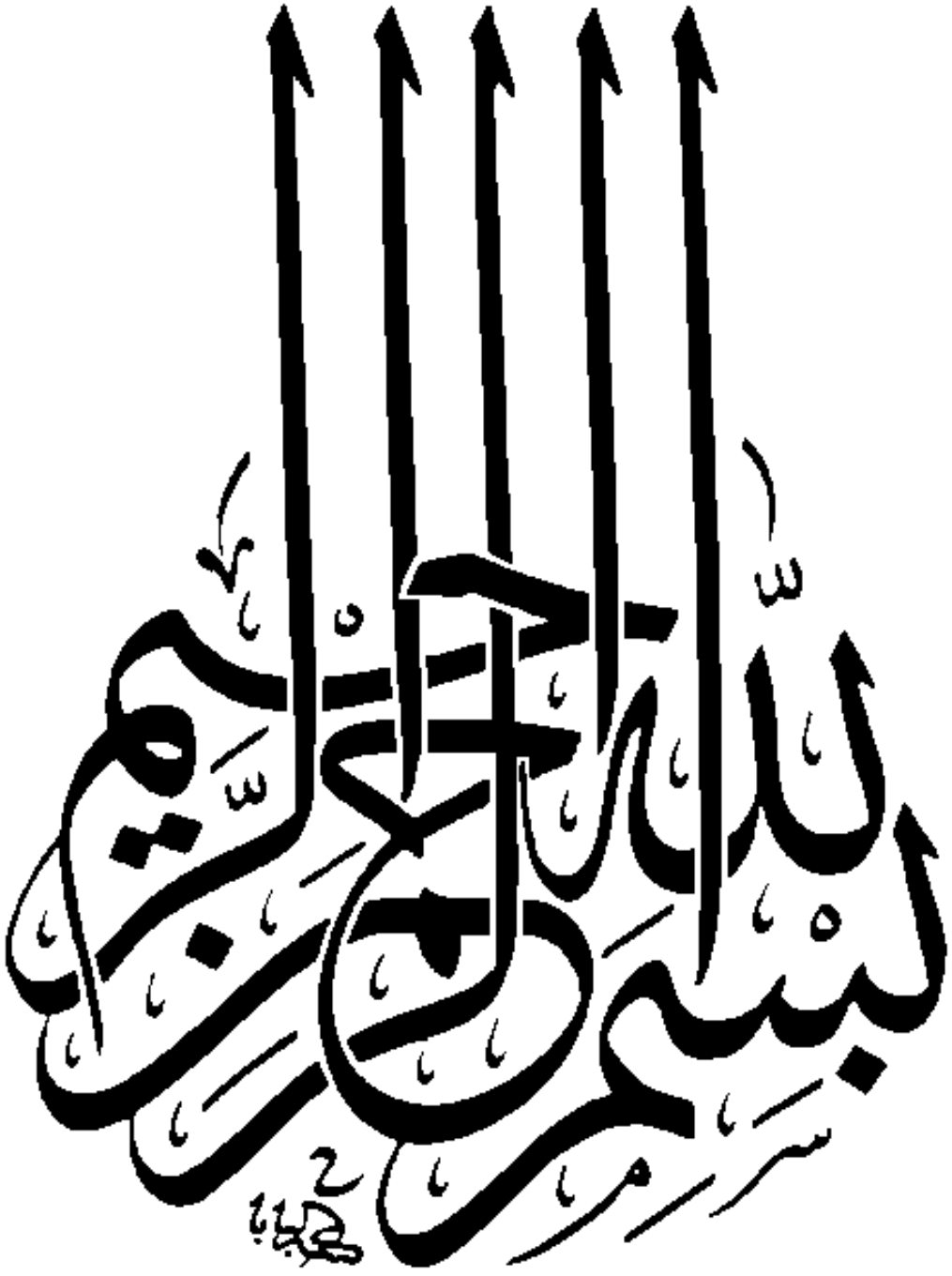
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ﴾

[سورة آل عمران: 159]

# شكروعرفان

الحمد لله على توفيقه لإتمام هذا البحث، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، لذا يسعنى ان أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد لى يد العون وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور ميدون سيسانى على نصائحه القيمة التى لم يبخل بها علينا

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتى الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة وتمحص ومناقشة هذا العمل .

وأخيرا أسدى عبارات العرفان إلى كل شخص مد لى يد المساعدة لإنجاز هذه الأطروحة من قرب أو بعيد

# إِهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:

**بسم الله الرحمن الرحيم**

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ [الإسراء: 23]

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدة الكريمة، والوالد الحنون.....

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضلا: تنهينان، سهيلة، ليليا، أدم.

وإلى رفيقة المشوار رعاها الله ووفقها: إكرام.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج..

**منال**

# إِهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:

**بسم الله الرحمن الرحيم**

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ [الإسراء: 23]

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي.. إلى صديقتي الحميمة وأمي الرحيمة حفظك الله وجعل جنة الفردوس مثواك.

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضلا: حنان، فطيمة، شوبيلة، سارة، ندى، مداني، محمد...

وإلى رفيقات المشوار رعاهم الله ووفقهم: منال، إيمان.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

**إكرام**

# الفهرس

الشكر

الإهداء

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة ..... أ-هـ

**الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومة المحاسبية**

تمهيد.....2

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المحاسبية .....3

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي .....3

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وأهدافه .....5

المطلب الثالث: فعاليات نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته .....7

المبحث الثاني: دور القوائم المالية في تحسين المعلومة المحاسبية .....10

المطلب الاول :أساسيات حول القوائم المالية .....10

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات.....11

المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية.....13

المبحث الثالث: ماهية المعلومة المحاسبية.....26

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية .....26

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية.....29

المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية. .....30

خلاصة الفصل الاول.....34

**الفصل الثاني: المعلومة المحاسبية وعلاقتها بالأداء المالي**

تمهيد.....36
المبحث الأول: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية.....37
المطلب الأول: مفهوم الأداء.....37
المطلب الثاني: مكونات الأداء.....38
المطلب الثالث: أنواع الأداء .....40
المبحث الثاني: الأداء المالي في ظل المعلومات المحاسبية.....44
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأهدافها المالية .....44
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي.....47
المطلب الثالث: معايير الأداء المالي .....49
المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي للمعلومات المحاسبية.....50
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.....50
المطلب الثاني: تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية .....51
المطلب الثالث: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية.....56
خلاصة الفصل الثاني .....61

**الفصل الثالث: دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة**

تمهيد.....63
المبحث الأول: تقديم التعاونية الفلاحية للحبوب والخضر الجافة بفرندة.....64
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نشأة التعاونية .....64
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للتعاونية وأهم مصالحها .....68
المطلب الثالث: علاقة التعاونية بالمحيط الخارجي .....71
المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة–فرندة .....73
المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة–فرندة.....73
المطلب الثاني: عرض جداول حسابات النتائج لتعاونية الحبوب والخضر الجافة–فرندة .....75

المطلب الثالث: إعداد الميزانيات المالية المختصرة للتعاونية. ..... 76
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي. ..... 79
المطلب الأول: التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي ..... 79
المطلب الثاني: التحليل عن طريق مؤشرات النسب المالية ..... 82
خلاصة الفصل الثالث ..... 88
خاتمة: ..... 90
قائمة المراجع ..... 94
الملاحق ..... 101

## فهرس الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **1-1** | فعاليات نظام المعلومات. | 07 |
| **2-1** | خصائص المعلومات المحاسبية. | 33 |
| **1-2** | الأداء من منظور الكفاءة والفعالية. | 39 |
| **2-2** | الأداء الداخلي والخارجي. | 41 |
| **3-2** | خطوات لتحسين الأداء المالي. | 48 |
| **4-2** | تقييم الأداء المالي في المؤسسة. | 51 |
| **5-2** | الحالات الممكنة لرأس المال العامل. | 53 |
| **1-3** | الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة. | 68 |

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **1–1** | الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول. | 16 |
| **2–1** | الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم. | 17 |
| **3–1** | جدول حساب النتائج حسب الطبيعة. | 18 |
| **4–1** | جدول حساب النتائج حسب الوظيفة. | 20 |
| **5–1** | جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة. | 22 |
| **6–1** | جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة. | 23 |
| **7–1** | جدول تغير الأموال الخاصة. | 25 |
| **8–1** | الفرق بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات. | 27 |
| **1–2** | العوامل المؤثرة في رأس المال العامل. | 55 |
| **1–3** | تصنيف عمال C.C.L.S فرندة. | 66 |
| **2–3** | جانب أصول الميزانية لسنوات 2017-2018 | 73 |
| **3–3** | جانب خصوم الميزانية لسنوات2017-2018 | 74 |
| **4–3** | جدول حسابات النتائج لسنوات2017-2018 | 75 |
| **5–3** | الميزانية المالية المختصرة لسنة2017 | 77 |
| **6–3** | الميزانية المختصرة لسنة2018 | 78 |
| **7–3** | رأس المال العامل. | 79 |
| **8–3** | رأس المال العامل الخاص | 80 |
| **9–3** | رأس المال العامل الأجنبي | 80 |
| **10–3** | الاحتياج في رأس المال العامل | 81 |

| | | |
|---|---|---|
| **11–3** | الخزينة | 82 |
| **12–3** | نسب السيولة المالية خلال الفترة (2017-2018) | 82 |
| **13–3** | معدل دوران المخزون | 84 |
| **14–3** | معدل دوران الأصول | 85 |
| **15–3** | نسب المديونية للفترة (2017-2018) | 86 |

# مقدمـــة

**مقدمة:**

في ظل التغيرات التي يشهدها محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الذي يسوده المنافسة، تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق نتائج جيدة من أجل الاستمرار في الساحة الاقتصادية أو على الأقل من أجل البقاء وتتكون المؤسسة الاقتصادية من عدة نظم تعمل في تناسق تام، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي الأكثر استعمالا حيث يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات ومعالجتها لتمثل في قوائم مالية تعتبر مخرجات لهذا النظام، والتي تهدف الى تلبية احتياجات المؤسسة والأطراف المحيطة بها ومساعدتها في اتخاذ القرار.

يعتبر ظهور وتزايد المعلومات العنصر الأهم في التطور في عدة مجالات اقتصادية لما تقدمه من خدمات وتسهيلات للمستفيدين منها ومستخدميها ولكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي تلك القوائم يجب أن تتصف بخصائص معينة، أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة، وذلك لتحقيق الأهداف المرغوبة.

يكتسي موضوع الأداء المالي أو تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة إقتصادية أو مالية خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم إنهيار وإفلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية والمالية، حيث يعتبر تقييم الأداء عملية ضرورية وملحة داخل المؤسسات الاقتصادية.

تلعب المعلومة المحاسبية دور كبير في تحسين وتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة، حيث أن المعلومة المحاسبية هي الوسيلة التي تقيم بها المؤسسات الاقتصادية وضعها وأدائها المالي لذلك كان لا بد من ظهور تقييم الأداء المالي، وهذا ما أدى إلى ضرورة تحليل وتحويل المعلومات المحاسبية إلى جملة من المؤشرات والنسب المالية استخدمت في تقييم وتحسين الأداء المالي بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان نقاط القوة والضعف فيها.

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- **كيف تساهك المعلومات المحاسبية في تقييم وتحسين الأداء المالي؟**

ويمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-هل تساهم المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

ـ فيما تفيد عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

ـ هل يعتمد مسيرو تعاونية الحبوب والخضر الجافة **بفرندة** على المعلومات الواردة في القوائم المالية لتحسين أدائها المالي؟

**الفرضيات:**

للإجابة عن هذه التساؤلات سوف ننطلق من الفرضيات التالية:

H0 – لا تساهم المعلومة المحاسبية الموجودة في القوائم المالية في تحسين الأداء المالي.

H1– يمكن أن يسمح تقييم الأداء المالي بتحديد المشاكل والثغرات التي تعاني منها المؤسسة.

H2– قد تساهم المعلومات المحاسبية في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة الواردة في القوائم المالية في تحسين الأداء.

**أسباب اختيار الموضوع:**

تم اختيار هذا الموضوع على أساس أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

**–بالنسبة للدوافع الذاتية** تتمثل في:

–الرغبة الشخصية في معرفة هذه الدراسة بكامل حذافريها وتوسيع المعارف في مجال تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

– جاء اختياري بحكم التخصص الذي أدرس فيه.

**–أما الدوافع الموضوعية** تتمثل في:

–نظرا للاهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع في الاقتصاد.

ـ أهمية المعلومات المحاسبية واعتبارها الأساس لتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

ـ الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالقوائم المالية لأهميتها في تحسين الأداء المالي من أجل تطور واستمرار المؤسسة.

**أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

ـ محاولة إظهار كيفية الاستغلال الأمثل للمعلومة المحاسبية واهم مصادرها.

– أهمية المعلومات في القوائم المالية التي تبين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية .

–معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة و مدى تحقيق أهدافها.

ـ إخراج البحث من الجانب النظري إلى الميدان.

**أهمية الدراسة:**

أصبحت المعلومات المحاسبية تحظى بأهمية كبيرة للمؤسسة فهي تعطي صورة عن نشاطها باعتبارها مورد من مواردها، ومن المعروف أن هناك ارتباط وثيق بين المعلومة المحاسبية والأداء المالي لأي مؤسسة اقتصادية تنشأ عنه أهمية بالغة تكمن في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

**الإطار الزماني والمكاني للدراسة:**

**الإطار الزماني** تتمثل في دراسة وتحليل الموضوع خلال الفترة 2017-2018.

اما **الإطار المكاني** فدراستنا سوف تكون في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة.

**منهج الدراسة:**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف وتحليل العلاقة بين كل من الأداء المالي والمعلومات المحاسبية وذلك في الجزء النظري من البحث، اما في الجانب التطبيقي نعتمد على أسلوب دراسة حالة وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة.

**الدراسات السابقة:**

- دراسة ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى في توضيح أن البيانات المالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية التي تمر تغذيتها بها لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات، وفقا لدورة البيانات للمعلومات المحاسبية التي تعزز الثقة بها كما أثبتت العديد من الدراسات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار أنه توجد علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية، وبين كفاءتها وملائمتها في اتخاذ القرار.

- دراسة بزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2010-2011.

هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة إبراز المعلومات المحاسبية وأهمية هذه المعلومات في تحسين الأداء المالي، وقد توصلت إلى أن المعلومة المحاسبية تلقى اهتمام كبير باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد وتكلفة أقل، وأن تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على التحسين واستغلال الفرص.

- دراسة يوسف قريشي والأستاذ الياس بن ساسي،كتاب التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تعظيم قيمة المؤسسة والمحافظة على مستوى الأداء المالي بشكل موجز.

**صعوبات الدراسة:**

عند القيام بهذا البحث صادفتني جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- صعوبة إجراء دراسة حالة في المؤسسات الجزائرية بسبب تحفظ المؤسسة في تقديم المعلومات المطلوبة.
- صعوبة جمع والحصول على البيانات المالية للمؤسسة نظرا لأنها تعتبر معلومات خاصة من الصعب التصريح بها بسهولة.
- عدم وجود مصادر كافية للدراسة.

**هيكل الدراسة:**

تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول فصلين نظريين والآخر خصص لدراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة **بفرندة:**

**الفصل الأول:** خصصنا هذا الفصل للتأطير النظري حول " **الإطار النظري للمعلومة المحاسبية** " ومن خلاله تطرقنا الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية نظام المعلومات المحاسبي وذلك بالتعرف على المفاهيم المتعلقة بهذا النظام، أما المبحث الثاني فتم التطرق لدور القوائم المالية في تحسين المعلومة المحاسبية، وفي المبحث الثالث والأخير تكلمنا فيه عن ماهية المعلومة المحاسبية.

**الفصل الثاني:** جاء بعنوان " **المعلومة المحاسبية وعلاقتها بالأداء المالي**"، قسم الى ثلاث مباحث حيث جاء المبحث الأول بعنوان عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية بدراسة الأداء كمفهوم عام، أما المبحث الثاني فبعنوان الأداء المالي في ظل المعلومات المحاسبية. أما المبحث الثالث فكان بعنوان مؤشرات تقييم الأداء المالي للمعلومات المحاسبية.

وأخيرا في **الفصل الثالث** الذي يعتبر محاولة لتجسيد وتطبيق أهم النقاط التي تم التطرق لها في الجانب النظري من خلال دراسة تطبيقية للتعاونية فجاء هذا الفصل بعنوان" **دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة** " حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تقديم التعاونية الفلاحية للحبوب والخضر الجافة بفرندة، أما المبحث الثاني قمنا بعرض القوائم المالية التي تستخدمها المؤسسة، أما المبحث الثالث فهو يتعلق بتقييم الأداء المالي للتعاونية من خلال استخدام أهم المؤشرات والنسب المالية.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للمعلومة المحاسبية

**تمهيد:**

شهدت المحاسبة تطورا مهما عبر الزمن، ولقد اقتصر دورها في البداية على تسجيل المبادلات المالية بين الأفراد بهدف التذكير، وتطورت بعدها الى نظام معلومات وذلك بتطبيق مبادئ متفق عليها في إعداد الكشوف والقوائم المالية اعتمادا على طرق متجانسة وفعالة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ومع مرور الوقت تزايد الإقبال على استهلاك المعلومات المحاسبية من قبل جميع الأطراف داخل وخارج المؤسسة الاقتصادية، وبالمقابل تزايد العبء على العاملين في مجال النظام المحاسبي الذين عليهم مقابلة هذا الطلب المستمر والمتزايد على المنتج النهائي الذي يقدمه هذا النظام أي المعلومات خاصة مع تعدد هؤلاء الأطراف المستفيدة منها وتنوع رغباتهم.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المحاسبية.
- **المبحث الثاني:** القوائم المالية كمصدر للمعلومات المحاسبية.
- **المبحث الثالث:** ماهية المعلومات المحاسبية.

## المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المحاسبية.

إن نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام للمعلومات جزء لا يتجزأ من البيئة المحيطة به ومن النظم الأخرى، فهو حلقة وصل أساسية بين الأحداث التي تحدث في البيئة الاقتصادية ومستخدمي المعلومات، وهو يتكون من عدة عناصر تتمثل وظيفتها الأساسية في إنتاج معلومات المحاسبية.

### المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.

قبل التطرق لموضوع نظام المعلومات المحاسبية ومختلف العناصر المرتبطة به لابد من تقديم تعريف للنظام ونظام المعلومات.

- يعرف **النظام** على انه: مجموعة منتظمة من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة فيما بينها لأداء أنشطة بغرض تحقيق أهداف محددة. [1]
- ويعرف **نظام المعلومات**: على أنه مجموعة من الإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، من أجل مساعد تم في أداء الوظائف.[2]

كما يعرف بأنه نظام يتكون من الأشخاص والأجهزة والبرمجيات ...، تكفل معالجة البيانات وتوفير المعلومات المفيدة المستخدمة بشكل منهجي لدعم عمليات صنع القرارات.[3]
ومن البديهي أن أي نظام معلوماتي يتكون من ثلاث مكونات رئيسية: [4]

1- المدخلات.

---

[1]–أيمن الشنطي وآخرون، **"مقدمة في تحليل و تصميم نظم المعلومات"** ، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010، ص11.

[2]– عبد الرزاق محمد قاسم، **"تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"** ، جامعة العلوم التطبيقية، جامعة دمشق، 2004، ص15.

[3]– زبيدة محسن، محمد بن قرينة، **" نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيد وغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة "**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 14، سنة 2014.

[4]– بو فروعة سفيان، **"نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية "**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012، ص10.

2- المعالجة.

3- المخرجات.

إن الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستخدمين النهائيين.

- **تعريف نظام المعلومات المحاسبي:**

يعرف نظام المعلومات المحاسبية على انه هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات.[1]

فنظام المعلومات يتعلق بالبيانات الإقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية ومعظم هذه البيانات يعبر عنها بصورة مالية رغم أن البيانات قد تكون غير مالية وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية وفي جانب المخرجات، فان نظام المعلومات المحاسبية يتج عنه مسندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية.[2]

ويعرف أيضا على أنه مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية، ويتمثل في مجموعة الأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتسجيل البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية والتي تقيم عليها المؤسسة خلال الفترة المحاسبية.[3]

كما يمكن تعريفه على أنه جزء من نظام المعلومات الإداري ويقتصر دوره على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية.[4]

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، "**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، سنة2015، ص72.

[2] - كمال الدين مصطفي الدهراوي، "**مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**"، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 53.

[3]- بن فرج زوينة، "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص10.

[4]- عيادي عبد القادر، "**دور واهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008، ص12.

ويتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص أو مميزات تجعله نظاما معلوماتيا مهما في المؤسسة وتتمثل أهم هذه الميزات فيما يلي:

- يؤمن النظام المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية وإتباع طرق سهلة وسليمة في معالجتها.
- يتصف نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة. [1]
- يعتبر أهم نظام معتمد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار داخل المؤسسة، خاصة القرارات المالية لأنها تؤثر بطريقة مباشرة في مردودية المؤسسة وهيكلها المالي.
- يزود الإدارة بالمعلومات المفيدة على جميع المستويات من أجل اتخاذ القرارات.
- يحقق نظام المعلومات درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المحاسبية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية.[2]

## المطلب الثاني: المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وأهدافه.

### أولا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي:

يرى البعض أن نظام المعلومات المحاسبي يعتمد على مجموعة من المقومات تسعى إلى تحقيق أهدافه وقد تختلف من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى بسب عدة عوامل منها حجم المؤسسة، نوع النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام، وتشمل هذه المقومات على:[3]

**1.المقومات التقليدية:** هي التي تمثل الحد الأدنى الضروري لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية وهي مجموع المقومات التي ظهرت في شكلها الأولي مع ظهور المحاسبة وهي:

---

[1]- كمال الدين مصطفي الدهراوي، "**مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**"، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] – عيادي عبد القادر، "**دور واهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل** "، مرجع سبق ذكره، ص ص 18- 19.

[3]- هلايلي اسلام، وبلولة اكرم، "**دور نظم تخطيط موارد المؤسسة في تحسين نظام المعلومات المحاسبية**"، بحث مقدم للملتقي العلمي الوطني الأول حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، المدية الجزائر، 2017، ص10.

- **المستندات:** تعتبر المادة الأولية التي يستعملها النظام للقيام بعملية المعالجة.

- **دليل الحسابات:** يحتوي على خريطة حسابات تتضمن أسماء مختلف الحسابات الإجمالية والفرعية التي تتضمنها الميزانية وحساب النتائج مع ترتيب هذه الحسابات في مجموعات متجانسة ومرقمة.

- **المجموعة الدفترية:** تتمثل في كافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في المؤسسة الاقتصادية.

- **مجموع التقارير والقوائم المالية:** تمثل ناتج تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة وخلاصة كل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطها التجاري وغير التجاري خلال كل سنة مالية.

2. **المقومات الحديثة:** تحول نظام المعلومات المحاسبي إلى نظام يعتمد بشكل كبير على عناصر التكنولوجيا وبالتالي ظهور مقومات أخرى حديثة وهي:

- **أجهزة الإعلام الآلي:** أصبح النظام المحاسبي يعتمد بشكل كبير على أجهزة الإعلام الآلي نظرا لما تتوفر عليه من خصائص منها السرعة في معالجة البيانات وتحليلها وتقديم النتائج في الوقت المطلوب.

- **البرمجيات:** نظام المعلومات المحاسبي أصبح في الوقت الراهن في المؤسسات الاقتصادية عبارة عن برنامج مطبق على الكمبيوتر، وتقلص عمل المحاسب إلى شخص يقوم بإدخال البيانات المطلوبة فقط إلى الكمبيوتر لأن هذه البرمجيات تقوم بمختلف العمليات التي كان يقوم بها المحاسب يدويا.

- **قاعدة بيانات مركزية:** تهدف إلى تقليل أو منع تكرار البيانات وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة، وتسمح للعديد من المستفيدين بالتعامل معها بكفاءة ويسر.

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** تبنت المؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل نظام المعلومات المحاسبي والتي أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في نقل، معالجة وتخزين البيانات وإنتاج المعلومات واسترجاعها.

**ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبية:**

يهدف نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وهي:

- ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية عن طريق دورة التقارير المحاسبية التي تقوم على نظام سليم لإعادة التغذية بالمعلومات بما يضمن كفاية واستمرار النظام المالي وبتالي الاقتصادية نفسها.
- القدرة على التعامل مع المستقبل بما يتميز به من ظروف عدم التأكد.[1]
- اعتماد المحاسب على المقاييس الكمية كمطلب أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية، التي تمكن من توجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل.
- توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقويم أساليب الرقابة.

## المطلب الثالث: فعاليات نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته.

### 1- فعاليات نظام المعلومات:

يتضمن نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الفعاليات والانشطة التي يجب القيام بها، حتى يتمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة واللازمة، كما هو موضح في الشكل الاتي:

**الشكل رقم (1 – 1): فعاليات نظام المعلومات.**

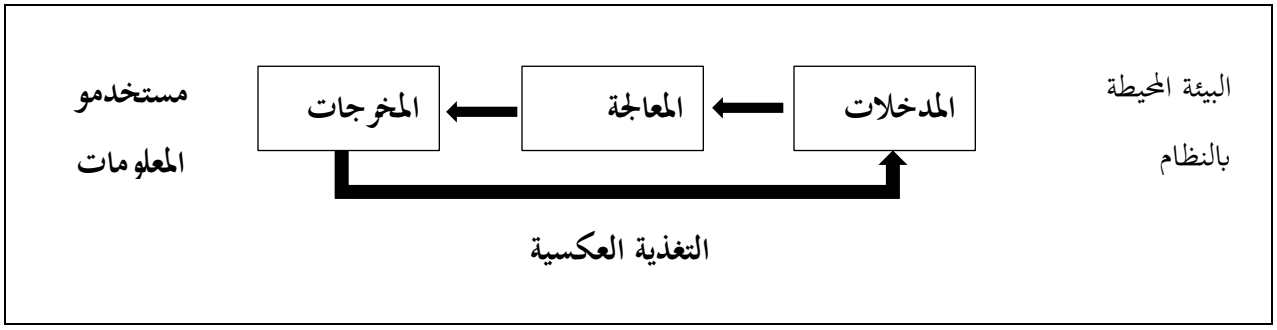


**المصدر**: ناصر محمد علي الجهلي، " **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص33.

[1] –منذر صبحي، عبد الله السقا، **"تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية"**، مذكرة ماجستير المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية–غزة، سنة 2016، ص 46.

**المدخلات:** مدخلات نظام المعلومات تتمثل في البيانات الأولية، هذه المدخلات تخضع للمعالجة من خلال عملية تسجيل قيود تلك المعاملات المالية في سجل خاص يدعى بدفتر اليومية، ويتم ترحيل القيود المحاسبية من هذا السجل إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام ثم ترصيد الحسابات واستخراج أرصدتها حسب طبيعة كل حساب، وذلك خلال فترات زمنية تتبع لطبيعة الحساب ولطبيعة المؤسسة.

والبيانات الواردة في المستندات تعتبر المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي لذلك يجب تصميم المستندات وإثباتها بشكل يضمن جعلها الدليل الموضوعي على صحة المدخلات.

- **المعالجة:** هي عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات قابلة للاستفادة منها في شكل معلومات.

- **المخرجات:** تتم من خلال عرض المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها من المرحلة السابقة وذلك من خلال إعداد القوائم المالية والتقارير الأخرى التي تهدف مجملها إلى تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة المتمثل في توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة أي مستخدميها.

**2- مكونات نظام المعلومات المحاسبي:** تتمثل مكونات نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي: [1]

- **وحدة تجميع البيانات data collection unit** : هذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل.وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها.
- **وحدة تشغيل البيانات DATA PROCESSING UNIT**: البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، لكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل و إعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات.

[1] – كمال الدين مصطفى الدهراوي، **"نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 59.

- **وحدة تخزين واسترجاع البيانات STORING AND RETRIEVAL UNIT**:

وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل ولإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.[1]

- **وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات) data transmission unit** : هذه هي الوسيلة التي يتم **بها** نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية.

- **وحدة القرارات الإدارية decisionrule**: تتمثل وظيفة هذه الوحدة باتخاذ القرار المناسب بناءا على المعلومات التي تم الحصول عليها من بين مجموعة البدائل المتاحة والتي تمت دراستها واختيارها لكي تحقق أفضل نتائج ممكنة في ضوء المحددات والقيود المفروضة. [2]

[1] – خليل الرفاعي، **"أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين"**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2011، ص 12.

[2] – حورية شعبان، محمد شريف، **"مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 55.

## المبحث الثاني: دور القوائم المالية في تحسين المعلومة المحاسبية.

الكشوف المالية هي عبارة عن جداول منظمة تبين الأداء المالي للشركات، وتهدف إلى توفير المعلومات حول الوضعية المالية والتدفقات النقدية (الداخلة، الخارجة) للمؤسسة التي تفيد الكثير من المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.[1]

### المطلب الاول :أساسيات حول القوائم المالية.

#### 1- تعريف القوائم المالية:

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتعرف على أنها: " مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية الحالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة في الأداء من خلال حساب النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تغيرات الخزينة، وذلك من أجل تلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادي"[2]

هي وسيلة لتوصيل المعلومات على الأطراف الخارجية خاصة، كما أنها ذات فائدة لإدارة المؤسسة فهي توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال الموارد المتاحة لها، وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة سنة.[3]

#### 2- أهداف إعداد القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى التزويد بالمعلومات المحاسبية من خلال النشاط والمركز المالي، التدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بشركة معينة لمستخدمي هذه القوائم المالية وتتلخص في:[4]

- التزويد بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

---

[1]- أحمد حلمي جمعة، "**نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 105.

[2]- Robert Obert, "**pratique des normes IAS/IFRS**", DUNOD, Paris,2002,P54.

[3]- طارق حماد عبد العالي، "**التقارير المالية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص35.

[4]- رضوان حلوة حنان، "**تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص ص 369 ـ 371.

- خدمة المستخدمين الذين تتوفر لديهم سلطة محدودة للحصول على المعلومات ويعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمنشأة.
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد.
- تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع (المقدرة على تحقيق دخل أو أرباح).
- وتهدف القوائم المالية إلى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية وتحديد الربحية والتوقعات المستقبلية في مجال المركز المالي والربحية.[1]

## المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات.

يمكن تقسيم مستخدمو القوائم المالية إلى ما يلي:[2]

**1- المستثمرون:** المستثمر هو الشخص أو الجهة التي تقوم بشراء الأصول من اجل الحصول على عائدات أو فوائد مالية، وتوفر لهم معلومات تساعد في :

- اتخاذ القرارات المتعلقة بالتثبيتات (الاستثمارات) الشراء، الاحتفاظ أو البيع.
- تقييم المخاطر المالية التي تتعرض لها استثماراتهم، والعائد المحقق من تلك الاستثمارات.
- تقييم قدرة الشركة على تحقيق وتوزيع الأرباح.
- تقييم الأداء المالي للشركة وقدرتها على المحافظة على أصولها.

**2-الموظفون:** هم العمال داخل الشركة (مدير، إطار، عون، حارس...)، وتوفر لهم معلومات تساعد في :

- معرفة مدى توافر الاستقرار للشركة داخل سوق العمل وتوافر فرص العمل.
- استقرار الربحية.

[1] -احمد محمد نور، **"مبادئ المحاسبة المالية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص21.

[2] -محمد عبد الحميد محمد عطية، **"موسوعة معايير المحاسبة الدولية (معايير إعداد وعرض القوائم المالية...)** "، دار التعليم الجامعي، الجزء الاول، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ـ ص 77 ـ 80.

- تقييم الأداء المالي للشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح.
- تقييم قدرة الشركة على دفع المكافآت ومنافع التقاعد.

**3- المقرضون:** هم أصحاب القروض الممنوحة للشركة سواء كانوا مؤسسات كالبنوك او أفراد...، وتوفر لهم معلومات تساعدهم في :

- معرفة قدرة الشركة على تسديد قيمة القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق دون تأخر ودفع غرامات.
- مدى قدرة الشركة على تحقيق الربحية وعدم تعسرها المالي في المستقبل.

**4- الموردون:** وهم الممولون الشركة بالمواد الكلية وكل المستلزمات، وتوفر لهم معلومات تساعدهم في:

- نفس احتياجات المقرضون ولكن في الاجل القصير.
- التعرف عمى الأداء المالي بما يضمن لهم استمرار الشركة كعميل في المستقبل.

**5- العملاء:** هم مستهلكو منتجات أو خدمات الشركة، حيث تمدهم القوائم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الشركة وخاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الاجل معها كخدمات ما بعد البيع والصيانة والضمان.

**6- الحكومات ومؤسساتها:** تتمثل الحكومة في الدولة ومؤسساتيها من وزارات وغيرها، وتوفر لهم:

- المعلومات المتوافرة عن توزيع وتخصيص الموارد داخل الشركة، حيث تعمل الحكومة على العمل على التخصيص الأمثل للموارد.
- تحديد أنشطة الشركة ومعدلات أرباحها للعمل على تحديد الدخل القومي.
- معلومات عن أداء الشركة لوضع وتحديد السياسات الضريبية ومنع التهرب الضريبي.

**7- الجمهور:** هم الأفراد الذين لا تربطهم علاقة تعاقدية مع الشركة كغيرهم من المستخدمين، وتمدهم بالتالي:

- معلومات حول قيام الشركة بدورها الاجتماعي كالمساعدات والمحافظة على البيئة المحيطة بها.
- تزود القوائم المالية الجمهور بمعلومات عن الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو الشركة، ومدى تنوع أنشطتها.

## المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية.

طبقا للمادة 25 من قانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428م الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تشمل الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي على ما يلي:[1]

- الميزانية (المركز المالي)
- قائمة النتائج (حسابات الدخل)
- قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين (الاموال الخاصة)
- الملاحق.

**1- الميزانية:** وهي من أهم القوائم المالية على الإطلاق وهي خلاصة التطبيق العملي للمبادئ المحاسبية فهي كمرآة تعكس الاداء المالي للمؤسسة في لحظة من اللحظات، وذلك من خلال ما تحتويه من موجودات ومطلوبات وحق الملكية.[2]

إذن وطبقا لـ (ن.م.م) فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.[3] ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

---

[1] -حسين يوسف القاضي، سمير معدى الريشاني، **"موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: معايير إعداد التقارير المالية ـ عرض البيانات المالية"**، الجزء الاول، دار الثقافة، الاردن، 2012، ص ص 70 ـ 71.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **"التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، الكراث، ط 2، الأردن، 2011، ص 45.

[3]- عبد الرحمن عطية، **"المحاسبة العامة وفق للنظام المحاسبي المالي"**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص 10.

❖ **الاصول:** تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية وتتشكل هذه الأصول من أصول غير جارية، وأصول جارية.[1] وتتمثل هذه الأصول فيما يلي[2]:

أ: **الأصول غير جارية:** تثبيتات غير مادية (تثبيتات معنوية) مثل العلامات التجارية، فارق الاقتناء...الخ، تثبيتات مادية مثل الأراضي، المباني...الخ، التثبيتات في شكل امتياز، التثبيتات الجاري إنجازها، التثبيتات المالية مثل سندات المساهمة، سندات مثبتة أخرى...

**ب: الأصول جارية:** المخزونات، الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة مثل المدينون، أوراق القبض... الخ، الموجودات وما يماثلها مثل القيم القابلة للتوظيف، أشباه الخزينة...

**ج: الأموال الخاصة:** وهو ما تبق من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها وتتمثل كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

❖ **الخصوم:** وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية.[3] وتتمثل هذه الخصوم فيما يلي:

أ: **الخصوم غير جارية:** المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا مثل: المؤونات، إعانة الاستثمار... الخ، الضرائب مثل الضرائب المؤجلة، مؤونات الضرائب...، الاقتراضات والديون مثل: السندات، قروض بنكية...

**ب: خصوم جارية:** الذمم الدائنة مثل: الموردون، العاملون...الخ، القروض قصيرة الأجل.

---

[1]- شعيب شنوف، **"محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"**، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص32.

[2]- كتوش عاشور، **"المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 94.

[3] - كتوش عاشور، **"المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي،"** مرجع سبق ذكره، ص 43.

وتقدم الميزانية في شكل جدول حسب النظام المحاسبي والمالي ترتب فيه الأصول حسب درجة سيولتها أما الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير متداولة.

ويظهر الشكل القانوني للميزانية في الجدول التالي:

**الجدول رقم (1-1): الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول.**

**السنة المالية المقفلة في.....**

| الأصل | ملاحظة | Nاجمالي | Nاهتلاك رصيد | Nصافي | صافي N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| **أصول غير جارية** | | | | | |
| فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي | | | | | |
| تثبيتات عينية | | | | | |
| **تثبيتات معنوية** | | | | | |
| أراضي | | | | | |
| مباني | | | | | |
| تثبيتات عينية أخرى تثبيتات | | | | | |
| ممنوح امتيازها | | | | | |
| **تثبيتات يجرى إنجازها** | | | | | |
| **تثبيتات مالية** | | | | | |
| سندات موضوعة موضع معادلة | | | | | |
| مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها | | | | | |
| سندات أخرى مثبتة | | | | | |
| قروض وأصول مالية أخرى غير جارية | | | | | |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | | | | | |
| **مجموع الأصل غير الجاري** | | | | | |
| **أصول جارية** | | | | | |
| **مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ** | | | | | |
| **حسابات دائنة واستخدامات مماثلة** | | | | | |
| الزبائن | | | | | |
| المدينون الآخرون | | | | | |
| الضرائب وما شابهها | | | | | |
| حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة | | | | | |
| **الموجودات وما شابهها** | | | | | |
| الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى | | | | | |
| الخزينة | | | | | |
| **مجموع الأصول الجارية** | | | | | |
| **المجموع العام للأصول** | | | | | |

**المصدر**: الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 7 ـ 11، العدد 19، 2009، ص 28.

**الجدول (1–2): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم.**

**السنة المالية المقفلة في....**

| الخصوم | ملاحظة | N | N–1 |
|---|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | | |
| رأس مال تم إصداره | | | |
| رأس مال غير مستعان به | | | |
| علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1) | | | |
| فوارق إعادة التقييم | | | |
| فارق المعادلة (1) | | | |
| نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) | | | |
| رؤوس أموال أخرى / ترحيل من جديد | | | |
| **حصة الشركة المدمجة (1)** | | | |
| **حصة ذوي الأقلية (1)** | | | |
| **المجموع 1** | | | |
| **الخصوم غير الجارية** | | | |
| قروض وديون مالية | | | |
| ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) | | | |
| ديون أخرى وغير جارية | | | |
| مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا | | | |
| **مجموع الخصوم غير جارية 2** | | | |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| موردون وحسابات ملحقة | | | |
| ضرائب | | | |
| ديون مدينة أخرى | | | |
| خزينة سلبية | | | |
| **مجموع الخصوم الجارية** | | | |
| **المجموع العام للخصوم** | | | |

**المصدر**: الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 7 ـ 11، العدد 19، 2009، ص 29.

**2- قائمة حسابات النتائج:** وقد عرفه (م.م.ن) بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز(الفارق) النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسار.[1]

كما بين النظام المحاسبي المالي أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات إعداد هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، وهي كما يلي:[2]

**أ: حساب النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات، البضائع...الخ). وهو ما يسمح مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي من الاستغلال.

**ب: حساب النتائج حسب الوظائف:** ويقدم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية من أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة تر تيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات، البضائع...الخ) إلى أعباء حسب الوظيفة.

ويظهر الشكل القانوني لحسابات النتائج في الجدول التالي:

**جدول رقم (1-3): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة.**

| البيان | ملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | | | |
| تغيرمخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت | | | |
| اعانات الاستغلال | | | |
| **1-انتاج السنة المالية** | | | |
| المشتريات المستهلكة | | | |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى | | | |

[1]- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق للنظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2]- لزعر محمد سامي، **"التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الادارة المالية، جامعة المنتوري –قسنطينة، - 2011-2012، ص ص 47-50.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **2-استهلاك السنة المالية** | | | |
| **3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)** | | | |
| اعباء المستخدمين | | | |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة | | | |
| **4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال** | | | |
| المنتجات العملياتية الأخرى | | | |
| الاعباء العملياتية الاخرى | | | |
| المخصصات للاهتلاكات والمؤونات | | | |
| استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات | | | |
| **5- النتيجة العملياتية** | | | |
| المنتوجات المالية | | | |
| الاعباء المالية | | | |
| **6 -النتيجة المالية** | | | |
| **7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)** | | | |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | | | |
| الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية | | | |
| مجموع منتجات الانشطة العادية | | | |
| مجموع اعباء الانشطة العادية | | | |
| **8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | | | |
| العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) | | | |
| العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها) | | | |
| **9- النتيجة غير العادية** | | | |
| **10- النتيجة الصافية للسنة المالية** | | | |
| حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية | | | |
| **النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)** | | | |
| ومنها حصة ذوي الأقلية (1) | | | |
| حصة المجمع (1) | | | |

**المصدر**: الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 7 ـ 11، العدد 19، 2009، ص 30.

**جدول رقم (1–4): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة....**

| البيان | ملاحظة | N | N–1 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | | | |
| كلفة المبيعات | | | |
| **هامش الربح الاجمالي** | | | |
| منتجات أخرى عملياتية | | | |
| التكاليف التجارية | | | |
| الأعباء الإدارية | | | |
| أعباء أخرى عملياتية | | | |
| **النتيجة العملياتية** | | | |
| تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة | | | |
| (المخصصات للاهتلاكات مصاريف المستخدمين) | | | |
| منتجات مالية | | | |
| الأعباء المالية | | | |
| **النتيجة العادية قبل الضريبة** | | | |
| الضرائب الواجبة على النتائج العادية | | | |
| الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) | | | |
| **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | | | |
| الأعباء غير العادية | | | |
| المنتوجات غير العادية | | | |
| **النتيجة الصافية للسنة المالية** | | | |
| حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج | | | |
| الصافية (1) | | | |
| النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) | | | |
| منها حصة ذوي الأقلية (1) | | | |
| حصة المجمع (1) | | | |

**المصدر**: الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 7 ـ 11، العدد 19، 2009، ص 31.

**3- جدول سيولة الخزينة:** هو قائمة مالية جديدة على عكس القائمتين السابقتين تعطي لمستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها واحتياجاتها لاستخدام تلك التدفقات، الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.[1]

ويتضمن هذا الجدول على ما يلي:[2]

**أ- الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):** تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.

**ب- الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار):** تتضمن المبلغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.

**ت- الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل):** تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة قروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

ويتم التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام طريقتين:

**أ- الطريقة المباشرة:** يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية، وهي الطريقة التي يوصي بها النظام المالي والمحاسبي الجديد .

**ب- الطريقة غير مباشرة:** ويتم بموجبها تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة.

ويظهر جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وغير مباشرة في الجدولين التاليين:

[1]- طارق حماد عبد العالي، **التقارير المالية**، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2]- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 80.

**الجدول رقم (1-5): جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي**

**الطريقة المباشرة**

| البيان | ملاحظة | السنة المالية | السنة المالية N-1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال** تحصيلات | | | |
| المقبوضة من الزبائن | | | |
| المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصايف | | | |
| المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة | | | |
| **تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)** | | | |
| تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية | | | |
| **صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)** | | | |
| **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار** | | | |
| تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية | | | |
| التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية | | | |
| التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية | | | |
| الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة | | | |
| **صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)** | | | |
| **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** | | | |
| التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم | | | |
| حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض | | | |
| تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة | | | |
| **صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)** | | | |
| تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات **تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)** | | | |
| الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها | | | |
| عند إقفال السنة المالية **تغير الخزينة خلال الفترة** | | | |
| | | | |
| **المقاربة مع النتيجة المحاسبية** | | | |

**المصدر**: الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 7 ـ 11، العدد 19، 2009، ص 35.

**الجدول رقم (1–6): جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي**

**الطريقة الغير المباشرة**

| البيان | ملاحظة | السنة المالية | السنة المالية N-1 |
|---|---|---|---|
| تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية قبل الضرائب<br>تصحيحات من اجل الاهتلاك<br>مداخيل التوظيفات المالية<br>الضرائب على النتائج المدفوعة<br>تغير المخزونات<br>تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى<br>تغير الموردين<br>خسارة قيمة التنازل عن الأصول المالية<br>تغير الضرائب المؤجلة | | | |
| **تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)** | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن شراء تثبيتات مادية<br>التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية قسائم الأرباح<br>الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية | | | |
| **تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)** | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين<br>زيادة رأس المال النقدي<br>تسديد قروض<br>مداخيل تحصيل القروض | | | |
| **تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)** | | | |
| تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج) | | | |
| الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية | | | |
| **تغير الخزينة خلال الفترة** | | | |

**المصدر**: الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 7 ـ 11، العدد 19، 2009، ص 36.

**4- جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، وهي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997. م ويقدم هذا الجدول حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية.[1] والحد الأدنى من المعلومات التي يقدمها هذا الجدول تتعلق بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

والجدول التالي يمثل الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة:

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مصدر سبق ذكره**، ص2.

**الجدول رقم (1-7): جدول تغير الأموال الخاصة**

| البيان | ملاحظة | رأسمال المؤسسة | علاوة الإصدار | فارق التقييم | فرق إعادة التقييم | الاحتياجات والنتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الرصيد في 31 ديسمبر N-2** | | | | | | |
| تغييرالطريقةالمحاسبية<br>تصحيح الأخطاء الهامة<br>إعادة تقييم التثبيتات<br>الأرباح أو لخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج<br>الحصص المدفوعة<br>زيادة رأس المال<br>صافي نتيجة السنة المالية | | | | | | |
| **الرصيد في 31 ديسمبر N-1** | | | | | | |
| تغيير الطريقة المحاسبية<br>تصحيح الأخطاء الهامة<br>إعادة تقييم<br>التثبيتات<br>الأرباح أو لخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج<br>الحصص المدفوعة<br>زيادة رأس المال<br>صافي نتيجة السنة المالية | | | | | | |
| **الرصيد في 31 ديسمبر N** | | | | | | |

**المصدر**: الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**، القانون رقم 7 ـ 11، العدد 19، 2009، ص 3.

**5- الملاحق**: تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية كما يحتوي على الطرق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات والفروع والشركة الأم والتحويلات بين الفروع والمؤسسة الأم.

## المبحث الثالث: ماهية المعلومة المحاسبية.

تجسد المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية في شكل تقارير مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرار المناسب وهذا يعتمد على مدى جودة هذه المعلومات، فما هي المعلومات والمعلومات المحاسبية وأهم الخصائص التي يجب أن تكون في المعلومات المحاسبية؟ هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية.

**أولا: الفرق بين البيانات والمعلومات:**

يختلف مفهومي مصطلح البيانات والمعلومات فبالرغم من العلاقة الوثيقة بين هاذين المصطلحين، إلا أن البعض يستخدمها على أساس أنهما مترادفين لمعنى واحد، والبعض الاخر يخلط بينهما حيث يعتبران من المفاهيم المثيرة للجدل.

أ- **تعريف البيانات: Data** هي المادة الخام اللأولية التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج المعلومات، وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وتعبر عن إحداث وتدفقات مادية للعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، وقد يتم التعبير عنها إما في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها. [1]

ب- **تعريف المعلومات Information** : هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة، أو هي بيانات تمت معالجتها ثم تطبيقها وتحليلها وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى لمستخدميها، مثال على ذلك معلومات عن مبيعات الشركة موزعة حسب السنوات ونسب الأرباح والتكاليف. [2]

وبناء على ما سبق ذكره وما يقع فيه الكثير من خلط في استعمال اللفظين سوف نحاول التمييز بين المصطلحين من خلال الجدول التالي:

---

[1]- سليمان عتير، **"دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2012، ص14.

[2]- الحسبان، عط الله، **"نظم المعلومات المحاسبية"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، سنة 2013، ص37.

**جدول رقم (1-8): الفرق بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات.**

| المجـال | البيانـــات | المعلومـــات |
|---|---|---|
| **الترتيب** | غير منظمة في هيكل تنظيمي | منظمة في هيكل تنظيمي |
| **القيمة** | غير محدودة القيمة | محدودة القيمة بالضبط |
| **الاستعمال** | لا تستعمل على الصعيد الرسمي | تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي |
| **المصدر** | متعددة المصادر | محددة المصادر |
| **الدقة** | منخفضة | عالية |
| **الموقع** | المدخلات | المخرجات |
| **الحجم** | كبير جدا | صغيرة نسبيا مقارنة بحجم البيانات |

**المصدر**: محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، **"آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي، ارتباطات وسياسات"**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر "كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر،2011.

من خلال ما سبق نستنتج أن المعلومات تضيف حقائق وأفكار جديدة لمستقبلها أو مستخدمها وهي المنتج النهائي الذي على ضوئه يتم اتخاذ القرارات.

**ثانيا: مفهوم المعلومات المحاسبية:** هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية نذكر منها ما يلي:

تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة جدا، فهي أقدم أنواع المعلومات المستخدمة في الإدارة وهي ذات طبيعة كمية تساعد الإدارة في تقييم أداء المؤسسة. [1]

"هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة." [2]

[1]– محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، **"نظم المعلومات المحوسبة"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 25.

[2]– عبد المالك عمر زيد، **"المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي: الجزء الأولى إطار التاريخي للمحاسبة"**، ط1، عمان، 2002، ص1.

– المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في شكل قوائم مالية بواسطة نظم المعلومات المحاسبية والتي تساعد في عمليات اتخاذ القرار. [1]

**تعريف شامل:** تعتبر المعلومات المحاسبية أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشاة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية، وتمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية وتعرض في القوائم المالية، وهي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد والإدارات المختلفة، وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها. [2]

**ثالثا: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية :**

– تزداد أهمية المعلومات بصفة عامة، وخاصة ما يخص المعلومات المحاسبية في المؤسسة، لأنها تمكنها من تحقيق أهدافها عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة لديها.

– المؤسسات الاقتصادية أصبحت تعتمد اعتمادا كليا على المعلومات الكمية والمالية داخل المؤسسة وخارجها لتتمكن من القيام بوظيفتها وهي الاستثمار الأمثل للموارد سواء كانت مادية أو بشرية. [3]

– ويتفق الكتاب فيما بينهم على أن المعلومات المحاسبية تعد شريان النظام المحاسبي والتي يكون لها تأثير في الاتصال بين المستويات التنظيمية[4]، كما أن للمعلومات أهمية بالغة للعديد من الجهات المستفيدة منها، فالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كثيرة ومتعددة الأغراض لاحتياجات كل مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من هذه المعلومات.

[1]– غاشوش عايدة، لقصير مريم، "**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان2011، ص49.

[2] – فرج الله محمد موسى، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ضل ظروف عدم التأكد**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011، ص50.

[3]– عطا الله احمد سويلم الحسبان، "**الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**"، الأردن، دار الراية، ط 1، 2009، ص84.

[4]– حامدي علي، "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية**" ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2011، ص97.

– ولقد ازدادت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عدة عوامل عديدة أدت إلى تلك الزيادة مجملة فيما يلي:

- **النمو في حجم الشركة:** يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
- **ازدياد قنوات الاتصال في الشركة:** مما يتطلب توفير المعلومات بصورة راسية وأفقية.
- **أهداف الوحدة الاقتصادية:** ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
- **التأثير بالبيئة الخارجية:** تتأثر الشركة بالبيئة الخارجية وتؤثر بها، ولقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.[1]

## المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية.

يمكن تبويب المعلومات المحاسبية كما يلي:

**– معلومات تاريخية:** تمثل معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.[2]

**– معلومات عن التخطيط والرقابة:** هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب من خلاله وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات الوضع المالي للمؤسسة مستقبلا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى.[3]

---

[1]– متوح هادية، **"دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية"**، رسالة ماستر، المركز الجامعي بالوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جوان 2012، ص71.

[2]– حامدي علي، **"أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص86.

[3]– قاسم ابراهيم، **"نظام المعلومات المحاسبية"**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص30.

**– معلومات لحل المشاكل:** وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية وبذلك تتسم بعدم الدورية. وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل.[1]

## المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية.

للمعلومات المحاسبية خصائص وصفات تجعلها ذات فائدة لمستخدمي المعلومات عند عرضها في القوائم المالية، وتجعلها ذات جودة عالية، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى صنفين رئيسية وثانوية وهي كما يلي:

**أولا: الخصائص الرئيسية:** يمكن تمثيلها فيما يلي:

**1– الملائمة:** تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار، المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من: [2]

–تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

– تقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

ويشمل مفهوم الملاءمة الخصائص الثانوية أو الفرعية الآتية: [3]

أ– **التوقيت الملائم:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبير في التأثير في قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة.

**ب– القدرة على التنبؤ:** تعني احتواء المعلومات على قدرة تنبُّئية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من تقدير المستقبل وتكوين صورة تقديرية عنه، فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياته وقدراته في هذا المجال.

---

[1]– بوقندرة حورية، **"جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2017، ص31.

[2]– المخادمة أحمد، **"أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عمان، الأردن، 2007، ص 100.

[3]– عباس مهدي الشيرازي، **"نظرية المحاسبة"**، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 184.

**ج- القدرة على إعادة التقييم (التغذية العكسية)**: ويقصد بها قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح بمعنى ان تكون المعلومات المحاسبية صالحة للاستخدام في مختلف الظروف وجميع المجالات، بحيث يمكن استخدامها في تقييم الاحداث السابقة.

**2- الموثوقية**: يتعلق مفهوم الموثوقية بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية أي تتصف بأمانة التعبير،[1] ويمكن الوثوق بالمعلومات إذا توفر فيه ما يلي:

**أ- التمثيل الصادق** :هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم، أي أن تكون المعلومات معبرة بصدق عن الظواهر أو المضمون الذي تهدف إليه. [2]

**ب – الحياد** :هو عدم التحيز أي لا تكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب أخر.

**ج- قابلية التحقق**: يقصد بذلك أن النتائج المتوصل إليها من طرف أي شخص هي نفسها إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس المعلومات المحاسبية

وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس

**ثانيا: الخصائص الثانوية** :هذه الخصائص لا تقل أهمية عن الخاصيتين الرئيسيتين ويمكن أن تزيد من جودة المعلومات المحاسبية أهمها:

**1- القابلية للمقارنة**: عند توفر هذه الخاصية في المعلومات يجعلها أكثر أهمية وتميز، حيث تسمح التفضيل بين حالتين ماليتين من خلال المقارنة بينهما، كمقارنة معلومات لعدة سنوات لنفس المؤسسة، في هذه الحالة من الضروري وضع نتائج لعدة سنوات على القوائم المالية، لمعرفة مدى تطور أو تراجع الحالة المالية للمؤسسة، ومقارنة بعض المعلومات المالية (الكمية والوصفية) لعدة مؤسسات. [3]

---

[1]- رضوان حلوة حنان "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 205.

[2]- ناصر محمد علي الجهلي، "**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**"، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "**تحليل القوائم المالية**"، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006، ص 20.

**2- الثبات:** هذه الخاصية تكمن في التماثل والاستمرار في استخدام نفس وسائل وأساليب والطرق المحاسبية للقياس وعرض المعلومات في المؤسسة.

**3- القابلية للفهم:** إن قابلية الفهم تعتبر من أصعب الخصائص من ناحية التجسيد، حيث لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير قابلة للفهم لمستخدميها ما يضطر المؤسسة إلى الانحياز، لكن هناك بعض المؤشرات التي تسمح بقياس مستوى القابلية للفهم وهي: [1]

- **درجة الوضوح والبساطة:** وهي أن تعرض المعلومات ببساطة ووضوح دون تعقيد في الأسلوب أواللغة.
- **مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات:** إن تباين مستوى الفهم بالنسبة للمتلقين يجعل من الضروري عرض المعلومات بقدر عالي من الإنصاف مع بساطة الطرح لتسهيل الفهم.

[1]- ناصر محمد علي الجهلي، " **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**"، مرجع سابق، ص 59.

الشكل **رقم (1 – 2): خصائص المعلومات المحاسبية.**

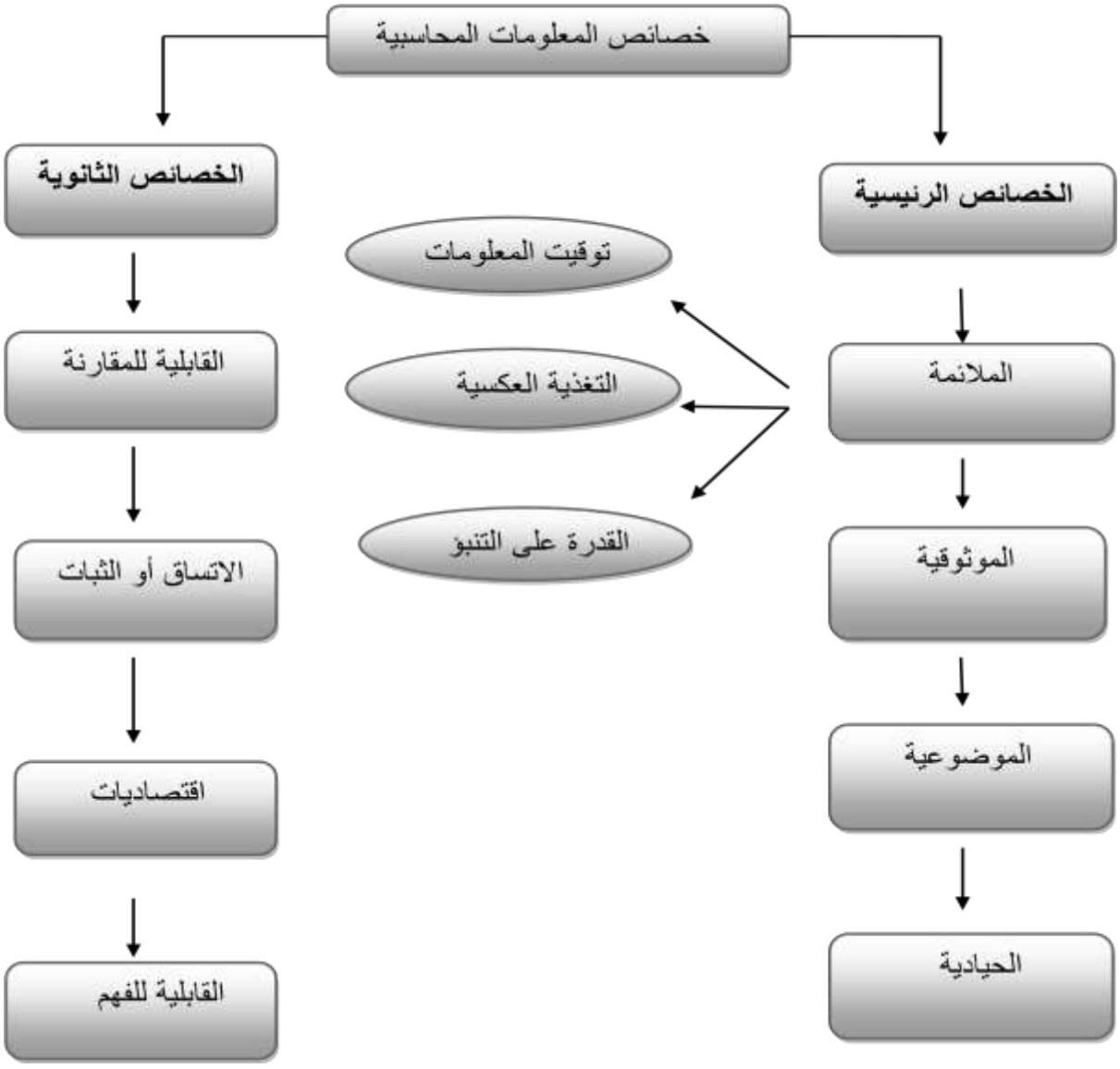


**المصدر**: محمد يوسف حفناوي، "**نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص33.

**خلاصة الفصل الاول:**

من خلال دراستنا للفصل الأول للإطار النظري للمعلومة المحاسبية، يتبين لنا أن القوائم المالية تمثل أهم مصدر للمعلومات المحاسبية التي تعمل الشركات على إعدادها والإفصاح عنها بشفافية لكل من له علاقة بالمؤسسة، فهي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الذي يقوم بمجموعة من العمليات من أجل تسجيل البينات المحاسبية وتبويبها والعمل عليها من أجل إصدارها كمخرجات في القوائم المالية.

ويعد نظام المعلومات المحاسبي من بين العناصر الهامة لنجاح المؤسسة خاصة من الناحية الاتصالية بالبيئة المحيطة به لما يوفره ويزود به جميع الأطراف بمعلومات ذات قيمة وجودة تؤثر على متخذي القرار.

تتميز المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص التي تعتمد عليها الأطراف المستخدمة لها للحكم على الواقع المالي للمؤسسة وللحصول على معلومات محاسبية ذات كفاءة عالية يجب الأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات الداخلية والخارجية من أجل تفادي أي خسائر للمؤسسة قد تؤدي إلى خروجها من السوق الاقتصادية.

# الفصل الثاني

## المعلومة المحاسبية وعلاقتها بالأداء المالي

**تمهيد:**

تسعى المؤسسة دائما لتكون في صورة أفضل وذلك بتقييم نتائج نشاطها للوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة وهذا من خلال تقييم الأداء، وبالرغم من وجود عدة أبعاد لتقييم الأداء إلا أن الجانب المالي يبقى هو الأكثر شيوعا لأنه يعتمد على معلومات كمية، فالأداء المالي يهتم بربحية المؤسسة وبالتالي استمراريتها وبقائها وحتى تستطيع المؤسسة التميز بأدائها المالي فهذا الأخير يعتبر من بين الأسس التي تبنى عليها المؤسسة، وللتعرف أكثر على الأداء المالي فإننا سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول:** عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

**المبحث الثاني:** الأداء المالي في ظل المعلومات المحاسبية.

**المبحث الثالث:** مؤشرات تقييم الأداء المالي للمعلومات المحاسبية.

## المبحث الأول: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية كما يشمل هذا المفهوم الإدارة والموارد البشرية.

وعليه فنتطرق في هدا المبحث إلى أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث التعريف والمكونات والأنواع.

### المطلب الأول: مفهوم الأداء.

يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة وطويلة الأجل.[1]

وتم تعريف الأداء حسب ( A. khemakhem) على أنه انجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة والأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.[2]

كما يعرف الأداء على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة.[3]

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية (الجودة، الوقت والتكلفة وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، الإبداع ... إلخ) وقد تبن أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لأن من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى، وكذلك من المحتمل أن يكون هناك إنفاق أكبر.[4]

---

[1] – الشيخ الداوي، "**تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد السابع، 2009، ص 218.

[2] – Abdellatif khemkhem, "**la dynamique du contrôle de gestion**", Dunod, paris, 2Ed, 1976, P310.

[3] – توفيق محمد عبد المحسن،" **تقييم الأداء مدخل جديد ...لعالم جديد**"، دار الفكر العربي، مصر، 2004.2003، ص 3.

[4]– فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمان، "**إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص 222.

ويرجع سبب تنوع وتعدد تعاريف الأداء لمفهوم شامل الاستعمال وبناءا على ما سبق يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، باعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكي.

## المطلب الثاني: مكونات الأداء.

### 1. الفعالية:

تعريف الفعالية حسب (Vincent plauchet) ينظر الكاتب إلى الفعالية على أنها "القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة". [1]

– **تعريف الفعالية** : نقصد بالفعالية مدى قدرة لمؤسسة على تحقيق أهدافها.[2]

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة، مما يدل على المقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والأهداف المنجزة فعليا.

### 2. الكفاءة:

– **تعريف الكفاءة حسب**: (Vincent plauchet) الكفاءة تعني "القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء وهو النشاط الأقل تكلفة". [3]

– كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.[4]

---

[1]- Vincent plauchet, "**mesure et amélioration des performances industrielles**", tome 2 UPMF, France, 2006, p6.

[2]- إلهام يحياوي، "**الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية**"، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة)، باتنة، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الخامس، 2007، ص46.

[3]- Vincent plauchet, Op-cit, 2006, p7.

[4]- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، "**مرجع سبق ذكره**"، ص220.

**3. الإنتاجية:**

تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتباين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.[1]

تعريف أخر للإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.[2]ووضح الشكل التالي الأداء من منظور الكفاءة والفعالية:

**الشكل رقم (2-1)**: الأداء من منظور الكفاءة والفعالية.

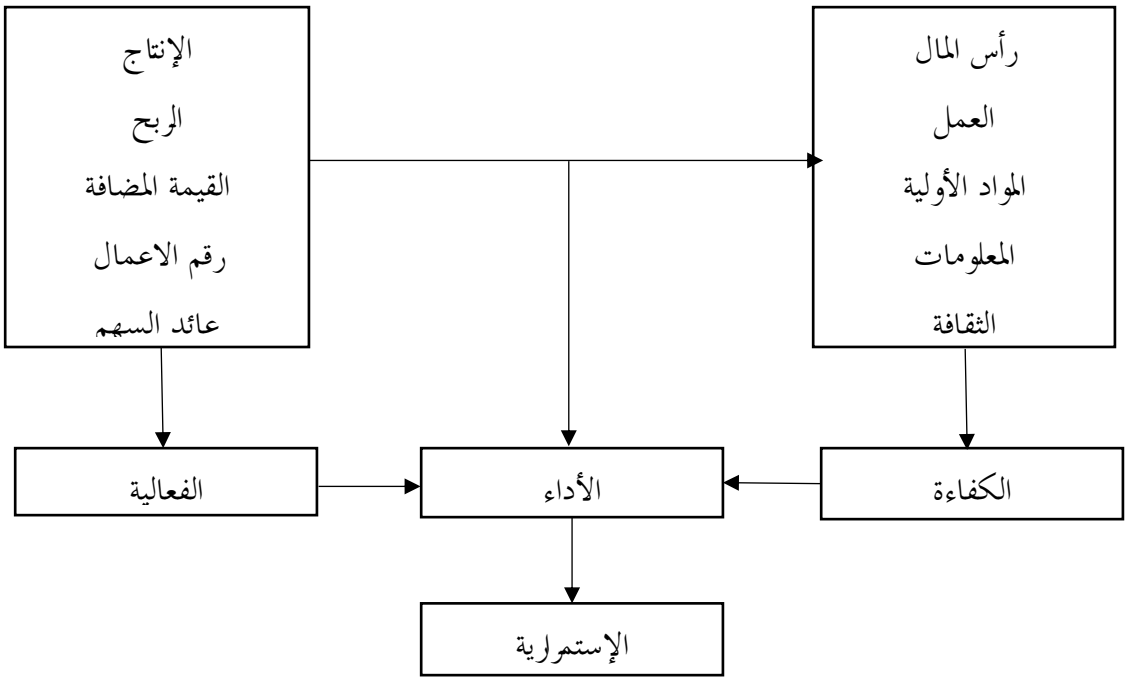


**المصدر**: عبد المليك مزهودة، **"الأداء بين الكفاءة والفعالية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة،2001، ص86.

[1]- عبد الله قويدر الواحد وناصر دادي عدون، **"مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية الجزائرية)"**، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص16.

[2]- مجيد الكرخي، **"تقويم الأداء باستخدام النسب المالية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص32.

## المطلب الثالث: أنواع الأداء.

يمكن تصنيف الأداء حسب عدة معايير:

### 1. حسب معيار الشمولية: [1]

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف الأداء الى الأداء الكلي والأداء الجزئي.

**1-1 الأداء الكلي**: ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الانجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها.

**1-2 الأداء الجزئي**: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة.

### 2. حسب معيار المصدر: [2]

يمكن تقسيم أداء المؤسسة وفقا لهذا المعيار إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي حيث أن:

**2-1 الأداء الداخلي**: أُطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل الموارد التي تمتلكها المؤسسة حيث ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- **الأداء البشري**: ويتمثل في أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي له القدرة على صنع القيمة المضافة وتحقيق الأفضلية ممكن من خلال تسيير مهاراتهم وخبراتهم.
- **الأداء التقني**: وهو قدرة المؤسسة على استخدام استثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي**: ويكمن الأداء المالي في تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية.

**2-2 الأداء الخارجي**: هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكنها التحكم في هذا الأداء حيث قد يظهر هذا الأداء في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة.

---

[1]- عادل عشي، **"تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد، خيضر، بسكرة، 2002 ص5.

[2]- Bernard Mar tory, "**contrôle de gestion social**", librairie Vuibert, paris,1999, p 236.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها، ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

**الشكل رقم (2-2)**: الأداء الداخلي والخارجي.

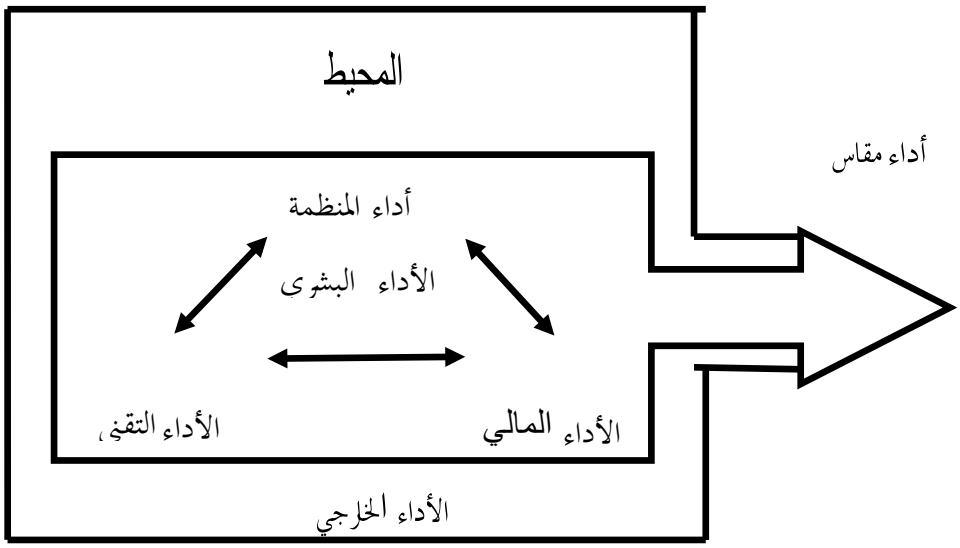


**المصدر**: Bernard Mar tory, "**contrôle de gestion social**", librairie Vuibert, paris,1999, p 236

من الشكل يتضح أن تقييم الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق يعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده، ففكرة تقييم الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقة وبقية المؤسسات مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصبح خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة.

### 3. حسب معيار الطبيعة:

وفقا لهذا المعيار الذي يقسم أهداف المؤسسة إلى اقتصادية اجتماعيه، تكنولوجية، سياسية..... إلخ. فإنه يمكن، تصنيف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، سياسي، تكنولوجي..... إلخ.

- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة والذي يتجسد بالفوائض التي تحققها من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية... الخ) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، الموارد الأولية، التكنولوجيا.. الخ)[1].
- **الأداء الاجتماعي:**[2] الاهداف الاجتماعية كانت في الحقيقة تمثل قيودا مفروضة على المؤسسة يلزمها بها كل من مجتمعها الداخلي (أفرادها) والخارجي، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية، كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد"، وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.
- **الأداء التكنولوجي:** يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.[3]
- **الأداء السياسي:** يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، والأمثلة في هذا المجال عديده.[4]

## 4- حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية وينقسم إلى: [5]

**أ- أداء الوظيفة المالية:** يتمثل في مدى بلوغ المؤسسة لأهدافها المالية بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال تحقيق التوازن المالي، وتوفير السيولة الازمة لتسديد التزاماتها، وتحقيق المردودية.

---

[1]- السعيد عبد الرزاق بن حسين، **"اقتصاد وتسيير المؤسسة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص ص20 21.

[2]- عادل عشي، **"تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3]- عبد المليك مزهودة، **"الأداء بين الكفاءة والفعالية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص89 90.

[4]- السعيد عبد الرزاق بن حسين، **"اقتصاد وتسيير المؤسسة"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 21.

[5]- تالي رزيقة، **"تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2012، ص 8.

**ب- أداء وظيفة الإنتاج:** يتحقق إنتاج المؤسسة عندما تستطيع تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية وبجودة عالية مع تدنية التكاليف.

**ج- أداء وظيفة الأفراد:** يتمثل أداء الأفراد في قيامهم بالأنشطة والمهام المختلفة وتمكنهم من انجازها وأداء مهامهم بنجاح.

**د- أداء وظيفة البحث والتطوير:** يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على عدة مؤشرات منها:

-التنويع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة.

- كذلك قدرتها على الاختراع والابتكار.[1]

[1]- عادل عشي، **"تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص8-10.

## المبحث الثاني: الأداء المالي في ظل المعلومات المحاسبية.

تكمن أهمية الأداء المالي في معرفة وضع نشاط المؤسسة وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأداء المالي من خلال تعريف الأداء المالي وتحديد الأهداف المالية للمؤسسة.

### المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأهدافها المالية.

#### I.إطلالة عامة عن المؤسسات الاقتصادية:

– إن عملية وضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت اراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهناك العديد من الاسباب التي أدت إلى عدم تحديد تعريف موحد للمؤسسة الاقتصادية أهمها:[1]

- التطور الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي اشكالها القانونية منذ ظهورها وخاصة في هذا القرن.
- اتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية او الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة انواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي عدة امكنة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات.
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والايدولوجية، مما ادى الي اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي.

ولقد حاولنا ايجاد تعاريف شاملة تشمل مختلف انواع المؤسسات اهمها:

تعرف المؤسسات الاقتصادية على "إنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت او مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين محدد قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع."[2]

ويمكن تعريف المؤسسات الاقتصادية بانها اندماج مجموعة عوامل بهدف انتاج او تبادل سلع وخدمات مع اعوان اقتصاديين اخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، وفق شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة

[1] – ناصر دادي عدون، **"اقتصاد المؤسسة"**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص8.

[2] – أحمد طرطار، **"تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص15.

وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الانتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية واخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد.[1]

## II.الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية.

التطرق لأهداف المؤسسة في عملية تقييمها أمر مهم لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف، ويمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها في الأهداف التالية: التوازن المالي، السيولة، المردودية، إنشاء القيمة ويعتبر هذا الأخير هدفا جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي تميز المحيط الخارجي للمؤسسة.

### 1.II. السيولة واليسر المالي:

تعرف السيولة بقدرة المشروع على توفير النقد لدفع الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة والغير متوقعة في اوقاتها بدون خسائر وبكلفة مناسبة والتحكم في الظروف الطارئة من خلال الحصول على الإيرادات.[2] ويرى S.Kolm بان سيولة أي عنصر من عناصر رأس المال تتمثل في سهولة التحول من حالة إلى أخرى وأن السيولة المالية هي انعكاس لقدرة الإدارة على تحويل أي استخدام للأموال إلى مال حاضر بأقل خسارة ممكنة وفي أقصر وقت وبدون جهد.[3]

وبالنسبة لليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو مرتبط بالاقتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تعمل به المؤسسة.

[1] – أحمد طرطار، **"تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة"**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] –دريد كامل آل شيب، **"مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 38.

[3] –السعيد فرحات جمعة، **"الأداء المالي لمنظمات الأعمال"**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص189.

## II.2. التوازن المالي:

يعد التوازن المالي هدفا ماليا تهدف الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس استقرار المؤسسة المالي، ويمثل هذا الأخير في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعبر الفترة المالية يستلزم التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.[1]

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة.

ويظهر التوازن المالي كهدف محدد في حياة المؤسسة يتكيف تحقيقه على الدوام مع بقاء واستمرار المؤسسة فيما يلي:[2]

- يسمح بتأمين تمويل احتياجات الاستثمار الثابت والجاري الدائم بمبالغ طويلة الأجل.
- ضمان لسداد الديون في الأجل القصير ويحمي من خطر العسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير (بصفة خاصة الدائنين).
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

## II.3. المردودية:

من الأهداف الأساسية التي تحددها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية بمفهومها العام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، فبحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية. وتعرف بـ " الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية".[3]

[1] – السعيد فرحات جمعة، "**الأداء المالي لمنظمات الأعمال**"، مرجع سبق ذكره، ص247.

[2] – السعيد فرحات جمعة، "**نفس المرجع**"، ص 259.

[3] –الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 267.

### II.4. إنشاء القيمة:

تعني قدرة المساهمين على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا والمردودية الكافية هي التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى. فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.[1]

مما سبق تبين أن هدف إنشاء القيمة يعطي أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

## المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي.

**1. تعريف الأداء المالي:** " مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة".[2]

– يعد الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استعمال مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تنجزها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[3]

ويعرف الأداء المالي أيضا من خلال العوامل التالية:[4]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

---

[1] – Michel Gervais," **contrôle de gestion**. **Ed Economica**", 7 ed, Paris, 2000, p249.

[2] – دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **"الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية"**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005، ص304.

[3] –طاهر منصور، حسين شحدة، **"إستراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية"**، دراسات العلوم الادارية، المجلد30، العدد2،2003،ص296.

[4] – دادن عبد الغني، **"قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"**، مجلة الباحث، 2006/04، ص 41.

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال تعريف الأداء المالي نستخلص خطوات لتحسينه:

**الشكل رقم (2-3)**: خطوات لتحسين الأداء المالي.

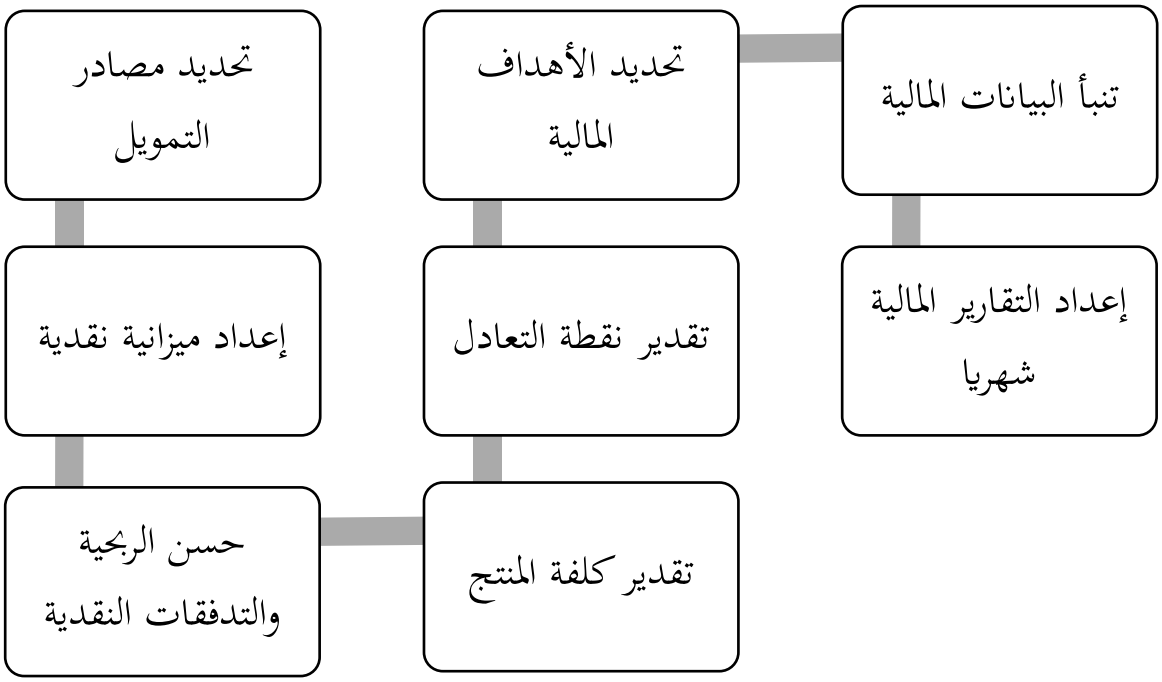


**المصدر**: من إعداد الطالبتين وبالإعتماد على معطيات من مصادر مختلفة.

## 2. أهمية الأداء المالي:

تكمن أهمية الأداء المالي بشكل عام على أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات الذين لهم مصالح مالية في المؤسسة. [1]

- استغلال البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

[1] – محمد محمود الخطيب، "**الأداء وأثره على عوائد أسهم للشركات**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص46.

- متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها نحو الاتجاه الصحيح من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها وترشيد الاستخدامات السلمية للحفاظ على الاستمرارية والبقاء.

## المطلب الثالث: معايير الأداء المالي.

هناك عدة معايير يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي وهذه المعايير تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات وتتمثل هذه المعايير فيما يلي[1]:

**1ـ المعايير التاريخية:** وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

**2ـ المعايير المطلقة: وتأخذ** هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

**3ـ المعايير القطاعية** :يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير المالية في رقابة الأداء، وهي معايير تمثل متوسط لإيداع القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

**4ـ المعايير المستهدفة** :هي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) ، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الابتعادات بين الأداء الفعلي والمخطط، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

[1] – محمد محمود الخطيب، "**الأداء وأثره على عوائد أسهم للشركات**"، مرجع سبق ذكره، ص 34.

## المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي للمعلومات المحاسبية.

ان استخدام النسب والمؤشرات المالية لقياس وتقييم أداء المؤسسة أصبح من الأمور الأكثر انتشارا لدرجة يمكن القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المؤسسات ومراكزها المالية دون استخدام النسب والمؤشرات المالية وقد تحددت مؤشرات تقييم الأداء المالي في (تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية).

### المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.

#### 1. تقييم الأداء المالي:

**يعني** "تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة"[1]، يمكننا النظر إلى تقييم الأداء على أنه قياس الأداء الفعلي كمقارنة النتائج المحققة بالمعايير التي سبق تحديدها والمستمدة من الأهداف المتوقعة وتحديد الانحرافات ووضع الخطط اللازمة لتحسين الأداء.[2]

#### 2. أهداف تقييم الأداء المالي:

- التوقف على مستوى انجاز المؤسسات مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- تحفيز الأجهزة الرقابية على أداء عملها من خلال المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وانجازها لأهدافها االمحددة.3
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة.
- ايجاد أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء تحليل عام وبيان مسبباتها بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها كما يظهر في الشكل التالي:

---

[1] – السعيد فرحات جمعة، **"الأداء المالي لمنظمات الأعمال"**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] – زهير ثابت، **"كيف تقيم أداء الشركات والعاملين"**، سلسلة الدليل العملي لمدير القرن 21، قباء، القاهرة، مصر،2001، ص15.

[3] – سميحة سعادة، **"تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012 ـ 2013، ص6.

**الشكل (2-4)**: تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

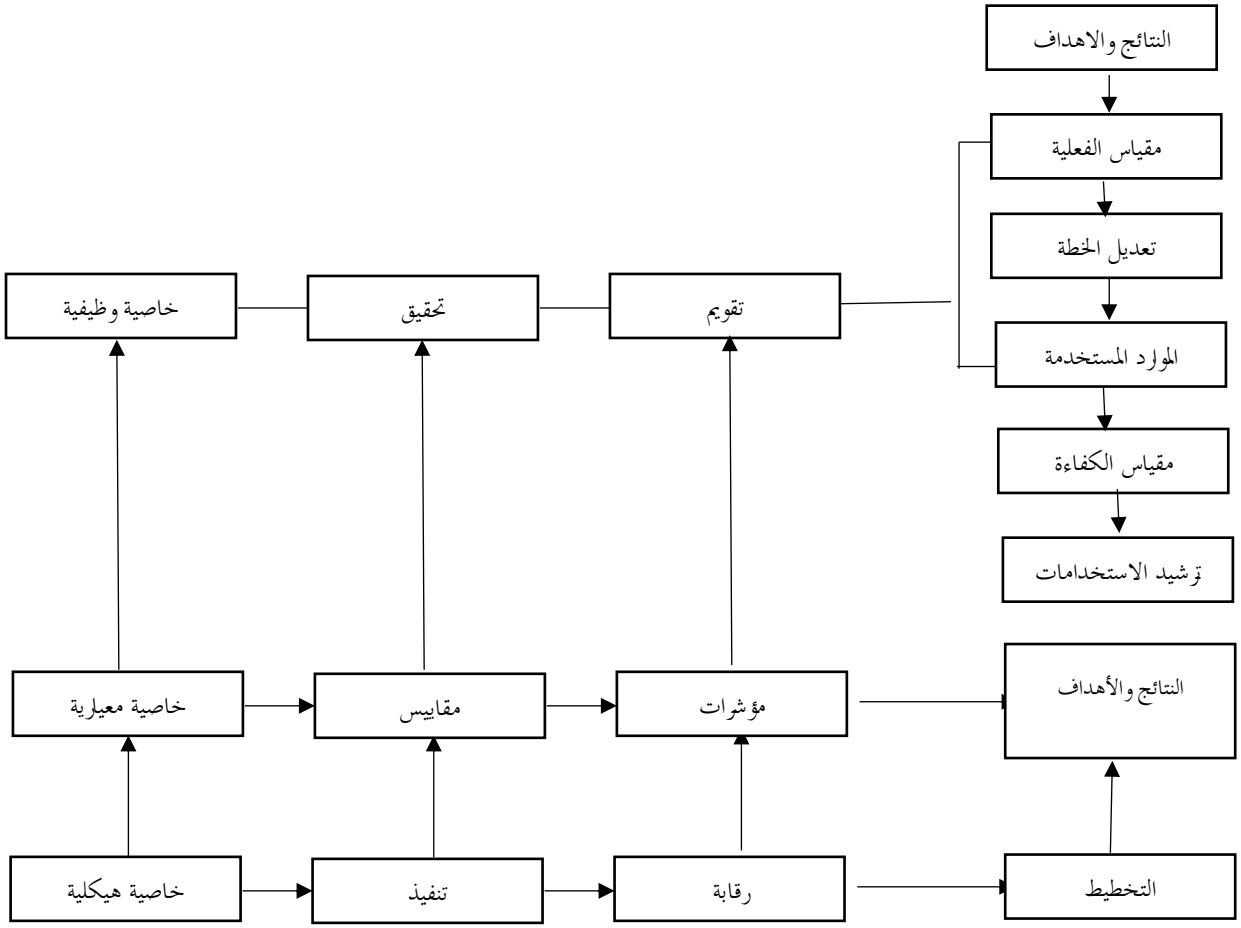


**المصدر**: السعيد فرحات جمعة، "**الأداء المالي لمنظمات الأعمال**"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 39.

## المطلب الثاني: تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية.

التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تهدف المؤسسة إلى تحقيقها فهو يقوم على مبدأ رئيسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال.[1]

وكي تحقق المؤسسة توازنها لا بد أن تتجنب الاعتماد على الديون قصيرة الأجل في تمويل أصولها الثابتة، فالقيم الثابتة تمول من خلال الأموال الدائمة وتعمل على توفير وقت اللازم لاسترجاع القيم التابعة بواسطة الإهتلاك

[1] – جميل أحمد توفيق، "**الإدارة المالية**"، دار النهضة العربية، 1986، ص 17.

الذي يسمح بدوره بإعادة تحديد الاستثمارات وسير مردوديتها ويجب توافر شرط التوازن المالي في هذه الاستخدامات.

ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:

- رأس المال العامل.
- احتياج رأس المال العامل.
- الخزينة.

## I.1. رأس المال العامل.

**أولا: مفهوم رأس المال العامل:** يقصد به "مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسة"[1]، والفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة يطلق عليه صافي رأس المال العامل وان ارتفاع نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تعني مقدرة المشروع على تسيير التزاماتها بسهولة، وكان الكثير يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.[2]

والأساس في مفهوم رأس المال العامل يبنى على فكرة أن الأصول الثابتة لا يمكن تحويلها لسيولة بسرعة فيجب تمويلها بالأموال الدائمة، عكس الأصول المتداولة يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة لذا يمكن تمويلها بالديون قصيرة الأجل.

**ثانيا: حساب رأس المال العامل.**

يحسب رأس المال العامل الصافي بطريقتين:[3]

**من أعلى الميزانية:** ويحسب بالفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

| |
|---|
| رأس المال العامل=الأموال الدائمة–الأصول الثابتة. |

[1] – وليد ناجي الحيالي، **"مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية"**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 134.

[2] – – وليد ناجي الحيالي، **"نفس المرجع"**، ص 134.

[3] – شعيب شنوف، **"محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"**، مرجع سبق ذكرة، ص214.

**ومن أسفل الميزانية:** يحسب بالفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

| رأس المال العامل=الأصول المتداولة-ديون قصيرة الاجل. |
|---|

إن رأس المال العامل من المؤشرات الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسة في اظهار توازنها المالي في الأجل الطويل وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة.[1]

**ثالثا: حالات رأس المال العامل.**

**الشكل رقم (2-5)**: الحالات الممكنة لرأس المال العامل.

1-رأس المال العامل موجب

| الأصول الثابتة | الأموال الخاصة |
|---|---|
| رأس المال العامل | الديون (طويلة ومتوسطة الأجل) |

2- رأس المال العامل =0

| الأصول الثابتة | الأموال الخاصة |
|---|---|
| | الديون (طويلة ومتوسطة الأجل) |

3- رأس المال العامل سالب

| الأصول الثابتة | الأموال الخاصة |
|---|---|
| | الديون (طويلة ومتوسطة الأجل) |

**المصدر**: Fabienne G, **Comptabilité Managériale**, Ed de Boeck université, Bruxelle, 2004, p 49

[1] - مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص 31.

**رابعا: أنواع رأس المال العامل.**

بالإضافة إلى رأس المال العامل الصافي هناك أنواع أخرى من رؤوس الأموال العاملة هي:[1]

**1- رأس المال العامل الإجمالي:** ويمثل الأصول قصيرة الأجل أي هو مجموع الأصول المتداولة، والهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها أصولها المتداولة. يحسب بالعلاقة:

| |
|---|
| رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة |

**2- رأس المال العامل الخاص:** ويسمح رأس المال العامل الخاص بمعرفة مقدار الأصول الثابتة الممولة بالأموال الخاصة بدون الديون، ويحسب بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة |

**3- رأس المال العامل الأجنبي:** وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| رأس المال العامل الأجنبي = الديون (طويلة ومتوسطة الأجل) + الديون قصيرة الأجل |

**خامسا: العوامل المؤثرة في رأس المال العامل.**

تحتوي الميزانية المالية على متغيرات والتي يمكن أن تؤثر في رأس المال العامل سواء بزيادته أو نقصانه، بمعنى أن كل زيادة أو نقصان في قيمة عنصر ما، تؤدي إلى زيادته أو نقصانه حسب وضعيته في الميزانية المالية. ونقدم الجدول الاتي ليظهر العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:

[1] – مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

**الجدول رقم (2-1)**: العوامل المؤثرة في رأس المال العامل.

| العمليات التي تزيد في رأس المال العامل | العمليات التي تخفض رأس المال العامل |
|---|---|
| **1.زيادة الأموال الدائمة:**<br>زيادة الأموال الخاصة: زيادة رأس المال والاحتياطات، إعانات الاستثمار ... زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل<br>**2.انخفاض الأصول الثابتة:** التنازل عن الاستثمارات المعنوية، الثابتة والأخرى. | **1.زيادة الأصول الثابتة:**<br>قيم معنوية قيم ثابتة<br>قيم أخرى<br>**2.انخفاض الأموال الدائمة:**<br>نقص الأموال الخاصة توزيع الاحتياطات توزيع أرباح الأسهم، تسديد القروض<br>اقتطاعات لفائدة المستغل، خسائر الاستغلال |

**المصدر**: بزقراري حياة، "**دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2010-2011، ص29.

## I.2.احتياج رأس المال العامل.

يمثل رأس المال العامل الموجب شرطا للتوازن المالي السليم، ولا يصبح له معنى ذاتي حتى تتم مقارنته بقيمة مالية أخرى هي احتياج رأس المال العامل

وتعني احتياجات رأس المال العامل "إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى (باستثناءا لسلفات المصرفية) من جهة ثانية".[1]

يحسب احتياج في رأس المال العامل من خلال العلاقتين التاليتين:

| |
|---|
| الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم المحققة) – (ديون قصيرة الاجل + سلفات مصرفية) |
| الاحتياج في رأس المال العامل = (أصول متداولة – القيم جاهزة) – (ديون قصيرة الاجل – سلفات مصرفية) |

[1]- شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**"، مرجع سبق ذكرة، ص 216.

### I.3. الخزينة:

هي" إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما تعرف بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل"[1]

تحسب الخزينة بطرقتين:

| |
|---|
| الخزينة = قيم جاهزة – سلفات مصرفية |

| |
|---|
| الخزينة = راس المال العامل–احتياجات راس المال العامل |

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

- **الخزينة الموجبة:** هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، فينبغي على المؤسسة استخدام هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

- **الخزينة السالبة:** نجد احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، يعني أن المؤسسة تحتاج إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، هذه الحالة تعني أن رأس المال العامل لا يخفي جزء من احتياجات الدورة، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

– **الخزينة الصفرية:** لما تكون الاحتياجات أكبر من راس المال هذا يعتبر خطر على المؤسسة لأنها تكون بحاجة لموارد للمواصلة لذا عليها التخفيض من الاحتياجات والرفع من الموارد.[2]

## المطلب الثالث: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، والنسب المالية تعني "نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من نفس القائمة أو قائمة أخرى"[3] بحيث تقدم معلومات عن المؤسسة تفيد في تقييم

[1] – شعيب شنوف، **"محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"**، مرجع سبق ذكرّ، ص 216.

[2] – شعيب شنوف، **"نفس المرجع"**، ص 217.

[3]– وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ،2007، ص39.

سلوكيات الإدارة ومهاراتها ومراكز الربحية كون أن قيمه النسبية تعد على أساس المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية.[1]

ومهما تعددت النسب المالية فيوجد نسب مالية تستعمل لتقييم الأداء المالي اهمها (**نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية (الرفع المالي)**).

**1.نسب السيولة:** هي النسب التي تهدف إلى تحليل رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير.[2]

وتهدف هذه المجموعة من النسب الى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي من تحليل هذه النسب هو الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية.

وتتضمن هذه النسبة مجموعة من النسب وهي:

- السيولة العامة.
- السيولة المختصرة.
- السيولة الفورية.

**1.1. نسب السيولة العامة:** هي النسبة التي تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة وتحسب كما يلي:[3]

| الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة>1 |
|---|

لا بد أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، لتحقيق رأس مال عامل صافي ايجابي ما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة.

[1] – عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **"التحليل والتخطيط المالي"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 83.

[2] – دريد كامل آل شيب، **"مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[3]– منير صالح الهندي، **"الادارة المالية: مدخل تحليلي معاصر"**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 1991، ص46.

**2.1. نسبة السيولة المختصرة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير وذلك عن طريق ابعاد المخاطر التجارية، التي تؤثر على المخزونات وتحسب كما يلي:

| |
|---|
| قيم محققة + قيم جاهزة / ديون قصيرة الاجل |

هذه النسبة تحسب بعد السنة الأولى للتأكد من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء.[1]

**3.1. نسبة السيولة الفورية:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها وتحسب بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| قيم جاهزة / قروض قصيرة الاجل. |

**2. نسب النشاط:** تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها من خلال اجراء مقارنة بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، وتعتبر نسب النشاط مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد.

وتلخص أهم نسب النشاط فيما يلي:

**1.2. معدل دوران المخزون:** يعد من المؤشرات التي تقيس كفاءة الإدارة في تحويل المخزون إلى سيولة نقدية ويقصد به "عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون السلعي خلال السنة[2] وتحسب كما يلي:

- في المؤسسات التجارية:

**تكلفة شراء البضاعة/متوسط المخزون**

- في المؤسسات الصناعية:

[1]- منير صالح الهندي، "**الادارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**"، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2]- وليد ناجي الحيالي، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 96.

**تكلفة شراء المواد الأولية/متوسط المخزون**

**متوسط المخزون = (مخزون بداية المدة+ مخزون نهاية المدة) /2**

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة[1].

**2.2. معدل دوران الأصول:** هذه النسبة تبين امكانية المؤسسة في استخدام أصولها لتحقيق المبيعات وينقسم معدل دوران الأصول حسب نوع الأصول إلى:[2]

| |
|---|
| معدل دوران الأصول المتداولة: صافي المبيعات/الأصول المتداولة. |

توضح هذه النسبة مدى استخدام المؤسسة للاستثمارات طويلة الأجل إذا ارتفاع النسبة يعكس كفاءة استخدام الأصول الثابتة.

| |
|---|
| معدل دوران الأصول الثابتة: صافي المبيعات/الأصول الثابتة. |

**3. نسب المديونية (الرفع المالي):** هذه النسب تقيس درجة المديونية وتمكن من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والملاك) معرفة مصير مديونيتها وامكانية المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية تجاه الغير.[3] وتنقسم الى:

**1.3. نسبة الديون الى راس المال:** هذه النسبة تقيس مدى الاعتماد على الديون (الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل) مقارنة بحقوق الملكية وتعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا مما يجعلها في أمان بسبب الضغوطات التي تتعرض لها من قبل الدائنين ما يعطيها حرية في اتخاذ القرارات. وتطبق بموجب المعادلة أدناه:

| |
|---|
| نسبة الديون الى راس المال = الديون/حقوق الملكية |

[1]- أحمد عطا الله قطامين، **"التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية (مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية)** "، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،1996، ص167.

[2]- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **"التحليل والتخطيط المالي"**، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[3] - دريد كامل آل شيب، **"مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 101.

**2.3. نسبة الديون إلى إجمالي الأصول(الاقتراض):** وتبين هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى إجمالي الأصول، وتعتبر مؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها.[1]

| نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = الديون / الاصول |
|---|

**3.3 معدل تغطية الفائدة:** يترتب على المديونية تحمل المؤسسة لأعباء ثابتة ممثلة في الفوائد على القروض ويقيس لنا هذا المعدل إلى أي مدى يمكن أن تنخفض إيرادات المؤسسة قبل الضرائب والفوائد دون وضع المؤسسة في وضعية حرجة أمام الدائنين لعدم قدرتها على سداد الفوائد.[2]

ويحسب بالمعادلة التالية:

| معدل تغطية الفائدة = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد المستحقة |
|---|

**4.3. نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة لدائنيها حيث تشير إلى نسبة الديون في الهيكل المالي، وتحسب بمقارنة الأموال الخاصة بالديون هذه النسبة يجبذ أن تكون على الأقل مساوية أو أكثر من 50%، وتحسب هذه الاخيرة بالعلاقة التالية:

| نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/الديون |
|---|

[1] – دريد كامل آل شيب، **"مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] –محمد سعيد عبد الهادي، **"الإدارة المالية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص16.

**خلاصة الفصل الثاني:**

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات حول الأداء من مفاهيم ومكونات وأنواع، وبعد ذلك الى ماهية الأداء المالي والهدف منه يختلف حسب الأطراف المستفيدة منه إلا أن الهدف الأساسي هو الحكم أو إعطاء تقييم للوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة كفاءة الإدارة في استغلال الموارد لتحقيق الأهداف المرجوة، مما يوضح أن عملية تقييم الأداء هي عملية رقابية حيث تتم عملية التقييم وفقا لمعايير محددة، وتقييم الأداء لا يشمل فقط المؤسسات ذات وضعية مالية حرجة بل يتعدى إلى المؤسسات السليمة، ولذلك لابد من تقييم طرق الأداء وتحديد نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها من خلال التحليل المالي للمؤشرات المالية التي تستمد من نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

# الفصل الثالث

## دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة

**تمهيد:**

بعد دراسة كل من الأداء المالي والمعلومات المحاسبية من الناحية النظرية سنقوم بإسقاط المعارف النظرية على الجانب العملي مما يعطيها أكثر موضوعية .

ولقد تم اختيار تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة لإجراء الدراسة التطبيقية، لمعرفة كيف تعتمد على المعلومات المحاسبية لتحسين أدائها المالي للوقوف على مدى استغلال مواردها ووضعيتها المالية وسيتم التركيز على القوائم المالية باعتبارها أهم مصادر تقييم وتحسين الأداء المالي. وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول:** تقديم التعاونية الفلاحية للحبوب والخضر الجافة بفرندة.

**المبحث الثاني:** دراسة القوائم المالية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة–فرندة.

**المبحث الثالث:** تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

## المبحث الأول: تقديم التعاونية الفلاحية للحبوب والخضر الجافة بفرندة.

تعتبر الحبوب والبقول الجافة منتوجات ذات استهلاك واسع ومطلوب بشكل دائم وكبير من طرف المستهلكين ومن أجل توفير هذه المنتوجات رسمت الدولة والتعاونيات أهدافا تسعى جاهدة لتحقيقها.

### المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نشأة التعاونية.

- **التعريف بالتعاونية:** تعتبر التعاونية من أحد الهيئات التي يستخدمها الديوان الجزائري المهني للحبوب لمساعدته لضمان التوازن بين الإنتاج الوطني وحاجة السكان من الحبوب والخضر الجافة، وقبل التطرق لهذه الهيئة الفرعية وجب التطرق أولا إلى المؤسسة الأم (نشأتها، مهامها، وأهم التعاونيات التي تعتمد عليها في تسيير مهامها)، ثم سيتم التركيز على تعاونية الخضر والحبوب الجافة باعتبارها موضوع بحثنا.

**- تقديم الديوان الجزائري المهني للحبوب L'O.A.I.C**

**1- نشأة الديوان الوطني الجزائري المهني للحبوب:**

من أجل تحسين وتطوير تجارة القمح وتداوله في داخل وخارج البلاد أنشئ الديوان الوطني للقمح من طرف السلطات الاستعمارية وهذا في 15أوت 1936، وفي سنة 1940 وبعد توسع مهامه تغيرت تسميته إلى الديوان الوطني المهني للحبوب، وبعد حصول الجزائر على الاستقلال، تغيرت التسمية إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب وذلك في 12 جويلية 1962.

الديوان الجزائري المهني للحبوب هو هيئة عمومية ذات طابع إداري واقتصادي يحتكر عمليتا استيراد وتصدير الحبوب والبقول الجافة، وكذا توزيعها إلى المستهلكين، بالإضافة إلى تسيير البرنامج الوطني لتخزين الحبوب، وللديوان استقلالية مالية وهو يخضع لقوانين المحاسبة العمومية ويعمل تحت إشراف وزارة الفلاحة.

**2- التعاونيات و الاتحاديات التابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب:**

ولكي يقوم الديوان الاحترافي الجزائري للحبوب بتأدية مهامه على أكمل وجه، أسست ونظمت تعاونيات واتحادات لمساعدته على ذلك وهي:

أ- **تعاونيات الحبوب والخضر الجافة:** وهي مكلفة بجمع وتوزيع وتكييف وتخزين وتسويق الحبوب والخضر الجافة، إلى جانب تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات المتعلقة بإنتاج الحبوب.

**ب– اتحاديات التعاونيات الفلاحية:** وهي مكلفة باستقبال الحبوب المستوردة وتخزينها ثم توزيعها إلى تعاونيات الحبوب والخضر الجافة، ومن ثم تسويقها إلى مختلف وحدات التحويل.

**ج– اتحاد تعاونيات الحبوب:** مهمته توفير وبأقل التكاليف، لصالح تعاونيات الحبوب والخضر الجافة، لوازم وعتاد وأكياس التغليف والخيط والأسلاك وقطع الغيار ومواد معالجة الحبوب، وبعض المدخلات الفلاحية من أسمدة وأدوية مضادة للأعشاب الضارة.

**3– تأسيس تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة:**

التعاونية الفلاحية بفرندة تأسست سنة 1938 من طرف المستوطنين (colonne) كان إسمها يعرف (بيت المعمرين)، (**maison de colonne** )

في 1962 أنشأت وزارة الفلاحة الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC وبغية لتوحيد تجارة الحبوب قام الديوان الجزائري المهني للحبوب في 1970/06/01 بإنشاء وخلق 42 منظمة تخزين تسمى تعاونية الحبوب والخضر الجافة (C.C.L.S).

حيث أن هذه الأخيرة المتواجدة بفرندة متوفرة على 06 مراكز تخزين وهي:

- دائرة فرندة
- عين الحديد
- عين كرمس
- تخمارت
- مدريسة
- مدروسة

وفي حالة نقص الحبوب من المخازن فإنه يتم اللجوء إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب من أجل شراء الحبوب من عند منظمات تخزين أخرى المتواجدة على مستوى القطر الجزائري وذلك من أجل تلبية حاجيات الفلاحين والمستهلك.

تتضمن البطاقة الفنية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة (C.C.L.S) على ما يلي:

- **الاسم**: تعاونية الحبوب والخضر الجافة فرندة
- **المقر الاجتماعي**: شارع الشهداء فرندة
- **منطقة العمل**: ولاية تيارت دائرة فرندة مدينة فرندة
- **تاريخ النشأة**: 1938
- **رأس المال عند النشأة**: 79. 585 700 5 فرنك
- **رقم الأعمال (2017)**: 42. 089 310 160 دج
- **رقم الهاتف**: 046.30.55.28
- **رقم الفاكس**: 046.30.52.38
- **البريد الإلكتروني**: cclsfrenda09@gmail.com
- **عدد العمال**: يصنف العمال إلى فئات

**الجدول رقم (3 –1)**: تصنيف عمال C.C.L.S فرندة.

| الفئة | العدد |
|---|---|
| دائمين | **114** |
| موسميين | **87** |
| عقود | **86** |
| عقود مشتركة (Anem) | **30** |

**المصدر**: مصلحة الموارد البشرية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لسنة 2020.

## 4– نشاط التعاونية وهيكلها التنظيمي:

**أ– نشاط التعاونية:** تتكفل تعاونية الحبوب والخضر الجافة بجمع وتخزين وتكييف وتوزيع وتسويق الحبوب والبقول الجافة، بالإضافة إلى تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات الخاصة بإنتاج الحبوب وبذورها، العمل على التربة، إعداد الأرض، توفير البذور، إزالة الأعشاب الضارة، عملية الإخصاب، المعالجة بالمبيدات، الري التكميلي، الحصاد،التجميع،النقل.

وفي 31 ديسمبر 2000 قرر الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب باعتباره السلطة الوصية على التعاونية شراء مخزون آخر المدة للتعاونية والمقدر قيمته بـ: 205234 ألف دج، ومباشرة البيع لوحده، وأصبح نشاط التعاونية إنتاجي خدمي.

– **إنتاجي:** من خلال إنتاج المزرعة النموذجية التي تمتلكها التعاونية وبيع منتجاتها.

– **خدمـي:** تقديم خدمات للديوان الجزائري الإحترافي للحبوب تتمثل في تخزين وتسويق الحبوب والبقول الجافة مقابل الحصول على عمولات تخزين وتسويق.

تعمل التعاونية على أداء نشاطها عن طريق:

– **مهمة جمع الحبوب:** تقوم التعاونية بمهمة جمع الحبوب عن طريق:

* التحويلات بين التعاونيات.

* شراء محصول الحصاد والدرس من الفلاحين.

– **مهمة عملية تكييف الحبوب:** تقوم التعاونية بجميع التدابير التقنية التي تجعل المنتوج أو السلعة قابلة للاستعمال سواء للاستهلاك أو البذر.

– **مهمة تسويق:** تقوم التعاونية بعملية تسويق:

* القمح بنوعيه اللين والصلب للمطاحن وفقا لبرامج مسطرة من قبل الديوان الجزائري الإحترافي للحبوب.

* أما الشعير والخرطال فتسوقهما لمربي المواشي الذين تتوفر فيهم الشروط التي تحددها مديرية المصالح الفلاحية للولاية.

* أما البذور فتسوق لمنتجي الحبوب.

* والبقول الجافة فتسوق لجميع مستعمليها.

**– مهمة تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات الخاصة بإنتاج الحبوب:** تقوم بهذه المهمة نيابة مديرية البذور وتدعيم الإنتاج، حيث تقوم بمساعدة الفلاحين وتوجيههم في فترتي الحرث والبذر والحصاد والدرس.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للتعاونية وأهم مصالحها.**

**أولا:** الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة.

**الشكل رقم (3–1):** الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة.

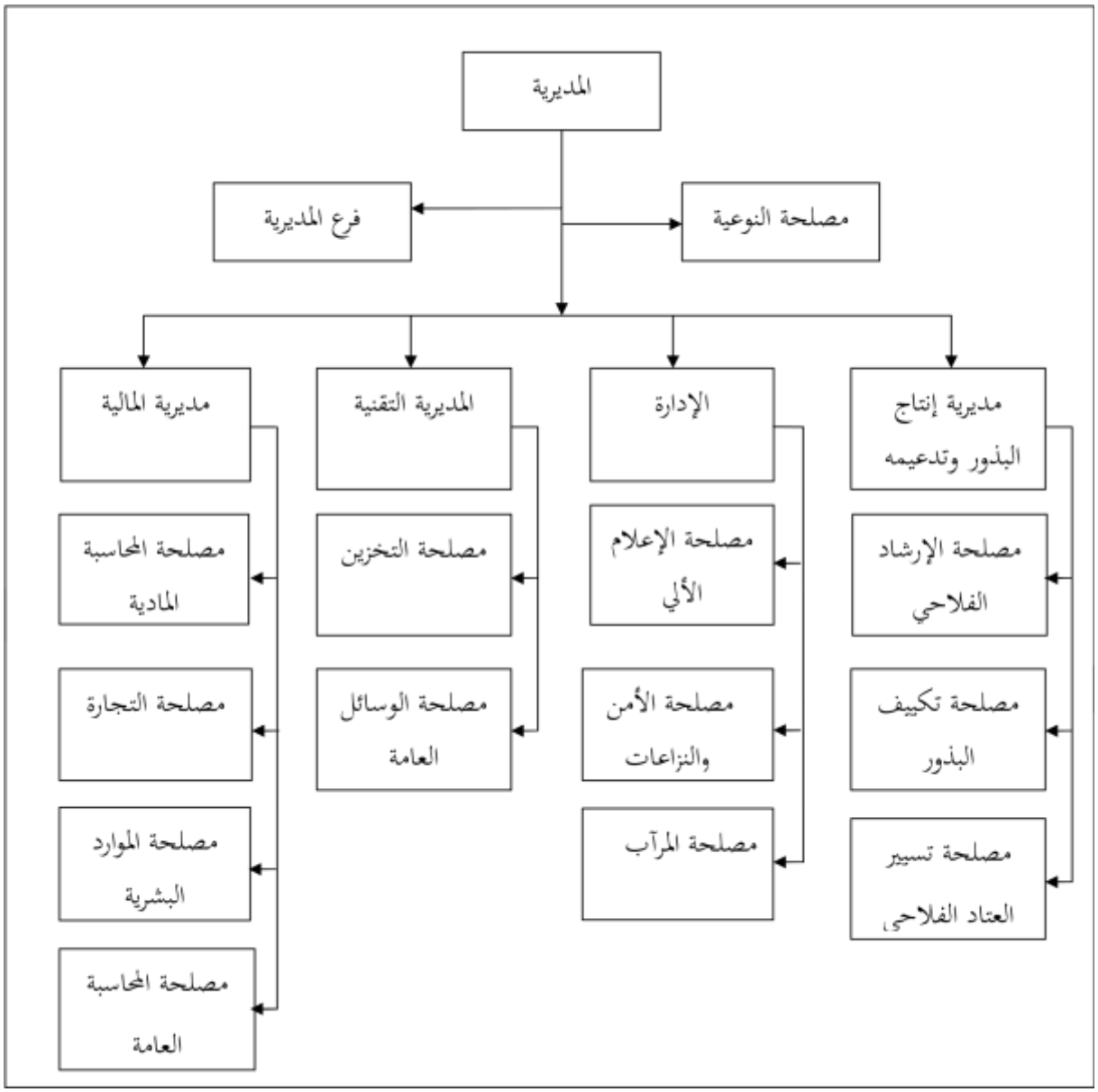

**المصدر**: مصلحة الموارد البشرية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لسنة 2020.

**ثانيا:** أهم مصالح تعاونية الحبوب والخضر الجافة CCLS .

تتكون التعاونية من نيابة مديرية المالية والمحاسبة ونيابة مديرية دعم الإنتاج وكل نيابة مديرية لها فروع نلخصها فيما يلي:

**1- المديرية:** تعتبر الجهاز الرئيسي والمسؤول الأول على المؤسسة فهي تضم مكتب المدير وهو المكتب المشرف على تسيير التعاونية، حيث تعود إليه كل الوثائق المتعلقة بتسيير العمل كما أنه يمثل التعاونية أمام القضاء في جميع الأعمال الخاصة.

**2- الأمانة(السكرتارية):** تختص الأمانة في مراقبة كل عمليات التسيير إن تعلق الامر بالجانب الداخلي أو الخارجي منها كما تعتبر حلقة وصل بين مدير التعاونية وبين الأجهزة الإدارية.

**3- مصلحة النوعية:** هي أهم مصلحة في تعاونية الحبوب والخضر الجافة حيث تقوم برعاية المنتوج من خلال الناحية الصحية، فهي توفر الأدوية وتسهر على نظافة المخازن حتى لا تتسرب الحشرات الضارة إلى المنتج.

**4- نيابات المديرية:** من أجل إيجاد وسائل تنظيمية فعالة كان لابد من إيجاد فروع إدارية تنوب عن المديرية في مسائل التسيير ويتمثل ذلك في نيابات المديرية ولما كانت التعاونية لها عدة اختصاصات أصبح من الضروري توفر عدة نيابات نذكر منها:

**1.4- نيابة مديرية إنتاج البذور وتدعيم الإنتاج:** إن اختصاص هذه الأخيرة يتمثل في السهر الحسن لكل المعاملات ذات الطابع الفلاحي من حيث نوعية البذور، نوعية عوامل ووسائل الإنتاج وتحتوي على ثلاث مصالح هي:

- **مصلحة الإرشاد الفلاحي:** تتكلف هذه المصلحة بالقيام بالأعمال التالية:
  - ✓ القيام بإصدار بطاقة فنية لمنتجي البذور وتسيرها عن طريق الإعلام الآلي.
  - ✓ تحديد مناطق الإنتاج الفلاحي للتعاونية على حسب قدرتها الفلاحية من حيث الخصوبة وتساقط الأمطار.
  - ✓ القيام ببرامج تحمل إرشادات فلاحية حسب أولويات الساعة (تسميد، معالجة أعشاب الضارة).

- **مصلحة تكييف البذور**: تقوم باستقبال البذور على مستوى محطات التكييف، بالتالي تقوم بتنقيتها من الشوائب ومعالجتها بالأدوية لوقايتها من الأمراض والحشرات وتعبئتها في أكياس نظامية وتعريفها ببطاقات داخل الكيس وعلى خارجه.
- **مصلحة تسيير العتاد الفلاحي**: تكتسب هذه المصلحة جرارات، محارث آلات للحصد وآلات معالجة الأعشاب الضارة، تقوم هذه المصلحة بالتدخل لدى الفلاحين بعتادها.

**2.4– نيابة المديرية التقنية**: المعهد التقني للمحاصيل الكبرى ويتمثل دورها في السير الحسن لوسائل النقل عند عمليات التبادل، واهم مصالحها:

- **مصلحة التخزين**: تضم هذه المصلحة ثمانية مخازن ومحطتي لتكييف البذور ومخزن الأكياس، يتمثل دورها في:
  - ✓ تخزين الحبوب وتطهير المخازن من الحشرات الضارة بالتعاون مع مصالح تدعيم الإنتاج.
  - ✓ تقوم بالتحليل التجاري لكل المنتجات الفلاحية.
  - ✓ رمي بقايا الحبوب التي تنتج بعد تكييف الحبوب بالتنسيق مع مصالح مراقبة الحبوب.
- **مصلحة الوسائل العامة**: تتكفل هذه المصلحة بكل الأعمال التي تخص ترميم المخازن والمكاتب كما تقوم بتصليح العطب الكهربائية هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم بشراء الأدوات المكتبية وتوزيعها.

**3.4– نيابة مديرية الإدارة**: يسهر هذا الفرع على السير الحسن داخل جهاز الإدارة كالقيام بمهمة النظر في مدى صحة المعاملات الداخلية والخارجية للمؤسسة، وتتفرع هذه النيابة إلى ثلاث مصالح هي:

- **مصلحة الإعلام الآلي**: تضم هذه المصلحة مهندسين دولة في الإعلام الآلي وهذا الأخير يشرف على برمجة البرامج المعمول بها حسب متطلبات المصالح، كما يقوم بوظيفة تصليح أجهزة الإعلام الآلي.
- **مصلحة الأمن والنزاعات**: يتمثل دور هذه المصلحة في:
  - ✓ تسيير كل الأعمال التي تخص بأمن الوحدة كالحراسة مثلا.
  - ✓ دراسة ملفات النزاعات التي تحدث أثناء العمل وتمثيل التعاونية في الملفات المطروحة على العدالة.
- **مصلحة المرآب**: تضم هذه المصلحة عدة فروع منها:
  - ✓ فرع التنظيف والصيانة.
  - ✓ فرع الميكانيكي والتصليح وفرع التلحيم والطلاء وفرع تصليح العجلات.

**4.4- نيابة مديرية المالية:** تشرف على كل العمليات التي يترتب عليها التزامات مالية وتعتبر أهم فرع في إدارة التعاونية، وتتفرع إلى:

- **مصلحة المالية والمحاسبة:** هذه المصلحة تقوم بمتابعة كل العمليات المتعلقة بخروج ودخول النقد من التعاونية.
- **مصلحة المحاسبة المادية:** تعتبر ذات أهمية بالغة من خلال متابعتها لكل ما يتعلق بحركة المخزون، فهي تسهر على متابعة حركة السلع حيث تقوم بتسجيل الكميات التي تدخل المخازن في حينها، وكذا الكميات التي تخرج.
- **مصلحة التجارة:** تسهر هذه المصلحة على متابعة طلبات العملاء، تسويق السلع إلى أصحابها وإعداد الفواتير، فهذه المصلحة لها علاقة مباشرة بمصلحة المخازن.

## المطلب الثالث: علاقة التعاونية بالمحيط الخارجي.

لتعاونية الحبوب والخضر الجافة علاقات واتصالات متعددة تتعامل معها في إطار فلاحي تتمثل في:

**أولا: علاقات ذات طابع إداري:** نقصد بها تلك الاتصالات وتبادل المعلومات بين التعاونية وكل الإدارات التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي ونخص بالذكر:

**1-الديوان القومي للحبوب:** إذ يعتبر المشرف الرئيسي والهام على كل أعمال التعاونية على مستوى القطر الجزائري، فدوره يكمن في الرقابة المالية والتقنية والإدارية للتعاونية.

**2-مديرية الفلاحة:** على المستوى الولائي والقطاعات الفلاحية وعلى مستوى الدائرات تتم هذه العلاقة في شكل تبادل المعلومات المرتبطة بالجانب الفلاحي، بالإضافة الى الأوامر والقرارات الوزارية في مجال التنسيق الإداري.

**3-الغرفة الفلاحية:** هذه الهيئة ينحصر دورها في حماية فوائد الفلاحين، ففي هذا المجال تتم العلاقات على ضوء الحملات الفلاحية (الحصد- الدرس- الحرث- البذر)، لتضمن حقوق الفلاحين.

**ثانيا: علاقات ذات طابع تجاري:** يدخل في هذا الإطار كل العقود التجارية الموقعة بين التعاونية ومختلف المؤسسات التجارية ومن بين هذه المؤسسات أو الدواوين:

**1- الديوان الوطني لتغذية الأنعام:** هذه العلاقة تكون علاقة تجارية بحيث أن هذا الديوان ممون من طرف التعاونية بشتى أنواع الحبوب كالشعير والذرة وغير ذلك من المواد التي تدخل في هيئة العلف الحيواني.

**4-الرياض:** هو الزبون الرئيسي والمهم للتعاونية لكونه ممون مائة بالمئة من طرفها بالحبوب الموجهة لصنع الدقيق.

**ثالثا: علاقات ذات طابع تقني:** تتمثل هذه العلاقات في:

**1- المعهد الوطني لحماية النباتات:** هي عبارة عن مراسلات تعمل على التوجيه التقني بين التعاونية والمعاهد الوطنية المختصة بذلك إذ تختص بالنصائح والارشادات العامة لحماية المحصول الزراعي ومحاربة الاضرار.

**2- المعهد التقني للمحاصيل الحقلية: (المحطة الجهوية والمديرية العامة)** للتعاونية اتصال وطيد وهام جدا مع هذا المعهد في إطار مراقبة نوعية وجودة البذور بالإضافة الى إدماج أنواع جديدة تتكيف أكثر مع المناخ.

## المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة–فرندة.

لدراسة الأداء المالي لأي مؤسسة يجب معرفة القوائم المالية لها لأنها تعتبر المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض القوائم المالية المقدمة من طر ف المؤسسة وذلك لسنوات 2017، 2018، حيث أن المؤسسة تعتمد وبشكل كبير على القوائم المالية لتحديد النتيجة ومركزها المالي، أيضا بغرض إيصال معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

### المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة–فرندة.

تتكون الميزانيات كالعادة إلى جانب الاصول والخصوم والاصول التي تمثل في استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، وأما جانب الخصوم أي المواد التي تحت تصرف المؤسسة ولذا سنحاول عرض الميزانيات بالقيمة الصافية حسب SCf كالتالي:

**أولا_ جانب الأصول:**

**الجدول رقم (3–2)**: جانب أصول الميزانية لسنوات 2017-2018. الوحدة: دج

| الأصول | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| **أصول غير جارية** | | |
| فارق بين الاقتناء- المنتوج الايجابي أو السلبي | | |
| تثبيتات معنوية | 26673.75 | 139988.75 |
| تثبيتات عينية | | |
| أراضي | 1830437.16 | 1830437.16 |
| مباني | 24250735.20 | 23282556.90 |
| تثبيتات عينية أخرى | 330773911.45 | 296141629.91 |
| تثبيتات ممنوح إمتيازها | | |
| تثبيتات يجرى إنجازها | | |
| تثبيتات مالية | | |
| سندات أخرى وحسابات دائنة ملحقة | 14036448.80 | 14036448.80 |
| سندات أخرى مثبتة | | |
| قروض وأصول مالية أخرى غير جارية | | |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | | |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | **370918206.36** | **335431061.52** |

| | | |
|---|---|---|
| **أصول جارية** | | |
| مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ | 53943034.41 | 98908382.61 |
| حسابات دائنة واستخدامات مماثلة | | |
| الزبائن | 1123618732.67 | 1408297066.84 |
| المدينون الآخرون | 23052971.14 | 118773132.74 |
| الضرائب وما شابهها | 25263807.16 | 28569273.44 |
| حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة | | |
| الموجودات وما شابهها | | |
| الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى | | |
| الخزينة | **28289053.48** | **24562248.81** |
| **مجموع الأصول الجارية** | **1254167598.86** | **1679110104.44** |
| **المجموع العام للأصول** | **1625085805.22** | **2014541165.96** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة ( أنظر الملحق رقم 2).

## ثانيا– جانب الخصوم:

**جدول رقم (3–3)**: جانب خصوم الميزانية لسنوات 2017-2018.

**الوحدة: دج**

| **الخصوم** | **2017** | **2018** |
|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | |
| رأس مال تم إصداره | 824100.00 | 824100.00 |
| رأس مال غير مستعان به | | |
| علاوات واحتياطات مدمجة (1) | 4876485.79 | 5 745460,43 |
| فوارق إعادة التقييم | | |
| فارق المعادلة (1) | | |
| النتيجة الصافية | -76295130.35 | -78 727 574,21 |
| رؤوس الأموال الخاصة الأخرى /ترحيل من جديد | -444865291.14 | -361 330 094,05 |
| **حصة الشركة المدمجة (1)** | | |
| **حصة ذوي الأقلية (1)** | | |
| **المجموع (1)** | **-515459835,70** | **-433 488 107,83** |
| **الخصوم غير الجارية** | | |
| قروض وديون مالية | 90596974,88 | 90596974,88 |

| | | |
|---|---|---|
| ضرائب (مؤجلة ومرصدة) | | |
| ديون أخرى غير جارية | | |
| مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا | 144910673,23 | 134 901 509,58 |
| **مجموع الخصوم غير الجارية (2)** | **235507648,11** | **225498 484,46** |
| **الخصوم الجارية** | | |
| موردون وحسابات ملحقة | 1029013584,00 | 1 169 809 935,09 |
| ضرائب | 14219058,92 | 16 177 450,62 |
| ديون أخرى | 861805349,89 | 1 035 480 834,24 |
| خزينة سلبية | | 1062569.38 |
| **مجموع الخصوم الجارية (3)** | **1905037992,81** | **2 222 530 789,33** |
| **المجموع العام للخصوم** | **1 625085805,22** | **2 014 541 165,96** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (أنظر الملحق رقم 4).

## المطلب الثاني: عرض جداول حسابات النتائج لتعاونية الحبوب والخضر الجافة–فرندة.

من خلال جدول حسابات النتائج يمكن أن يتبين لنا مختلف التكاليف التي أنفقتها المؤسسة، وتختلف الايرادات المتحصل عليها من خلال كل دورة مالية وسنوضح في هذا الجدول السنتين وفق SCf وفق ما يلي:

**الجدول رقم (3–4)**: جدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018. **الوحدة: دج**

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| رقم الأعمال<br>تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع<br>الإنتاج المثبت<br>إعانات الاستغلال | 185115336.63 | 180651669.6 |
| **إنتاج السنة المالية (1)** | 185115336.63 | 180651669.6 |
| المشتريات المستهلكة<br>الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | -94935613.88<br>-6677137.73 | -79413067.18<br>-6947828.73 |
| **استهلاكات السنة المالية (2)** | -101612751.61 | -86360895.91 |
| **القيمة المضافة للاستغلال (3) = (1–2)** | 83502585.02 | 94290773.69 |

| | | |
|---|---|---|
| أعباء المستخدمين | -150605617.77 | -164992174.98 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | -23133.55 | -233138.37 |
| **إجمالي فائض الاستغلال (4)** | 67126166.30 | -70934539.66 |
| المنتوجات العملياتية الأخرى | 10715020.59 | 11657809.8 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | -1582152.40 | -334648.79 |
| لمخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | -21762554.07 | -21638289.7 |
| استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات | | |
| **النتيجة العملياتية (5)** | -79755852.18 | -81249668.35 |
| المنتوجات المالية | 3460721.83 | 2522094.14 |
| الاعباء المالية | | |
| **النتيجة المالية (6)** | 3460721.83 | 2522094.14 |
| **النتيجة العادية قبل الضرائب (7) = (5+6)** | -76295130.35 | -78727574.21 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | | |
| الضرائب المؤجلة(تغيرات) عن النتائج العادية | | |
| مجموع منتجات الأنشطة العادية | 199291079.05 | 194831573.54 |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | -275586209.40 | -273559147.75 |
| **النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)** | -76295130.35 | 78727574.21 |
| عناصر غير عادية (منتجات يجب تبيانها) | | |
| عناصر غير عادية (أعباء يجب تبيانها) | | |
| **النتيجة غير العادية (9)** | | |
| **صافي نتيجة السنة المالية (10)** | -76295130.35 | -78727574.21 |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (أنظر الملحق رقم 1 ).

## المطلب الثالث: إعداد الميزانيات المالية المختصرة للتعاونية.

قبل التطرق لحساب النسب والمؤشرات المالية المساعدة في تقييم الأداء المالي لابد من إعداد الميزانيات المالية المختصرة لسنوات 2017-2018، وذلك انطلاقا من الميزانية المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

**أولا–** الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017.

**الجدول رقم (3–5):** الميزانية المالية المختصر لسنة 2017.

**الوحدة: دج**

| الأصول | المبالغ | % | الخصوم | المبالغ | % |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأصول الثابتة** | **370918206.36** | **22.82** | **رؤوس الأموال الدائمة** | **-279952187.59** | **-17.23** |
| التثبيتات المعنوية | 26673.75 | 0.002 | رأس المال الخاص | -515459835.70 | -31.72 |
| التثبيتات العينية | 356855083.81 | 21.96 | ديون طويلة ومتوسطة الأجل | 235507648.11 | 14.49 |
| التثبيتات الأخرى | 14036448.8 | 0.86 | | | |
| **الأصول الجارية** | **1254167598.86** | **77.17** | **ديون قصيرة الأجل** | **1905037992.81** | **117.23** |
| قيم الاستغلال | 53943034.41 | 3.32 | | | |
| قيم غير جاهزة | 1171935510.97 | 572.12 | | | |
| قيم جاهزة | 28289053.48 | 1.74 | | | |
| **مجموع الأصول** | **1625085805.22** | **100** | **مجموع الخصوم** | **1625085805.22** | **100** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2017.

من خلال الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة للسنة 2017، يلاحظ أن أصولها الثابتة تساوي 22.82 % من مجموع الأصول وهذا راجع إلى قدم المعدات، بالمقابل نلاحظ أن نسبة أصولها الجارية قد بلغت 77.17% من مجموع الأصول، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد وبشكل كبير على أصولها الجارية، أما فيما يخص جانب الخصوم فإن نسبة الأموال الدائمة تساوي 17.23- % من مجموع الخصوم وبالنسبة للديون قصيرة الأجل فقد بلغت 117.23% من مجموع الخصوم وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون.

**ثانيا:** الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018.

**الجدول رقم (3-6):** الميزانية المختصرة لسنة 2018.

**الوحدة: دج**

| الأصول | المبالغ | % | الخصوم | المبالغ | % |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأصول الثابتة** | **335431061.52** | **16.65** | **رؤوس الأموال الدائمة** | **-207989623.37** | **-10.32** |
| التثبيتات المعنوية | 139988.75 | 0.007 | رأس المال الخاص | -433488107.83 | -21.51 |
| التثبيتات العينية | 321254623.97 | 15.94 | ديون طويل ومتوسطة الأجل | 225498484.46 | 11.19 |
| التثبيتات الأخرى | 140364448.80 | 0.70 | | | |
| **الأصول الجارية** | **1679110104.44** | **83.35** | **ديون قصيرة الأجل** | **2222530789.33** | **110.32** |
| قيم الاستغلال | 98908382.61 | | | | |
| القيم الغير جاهزة | 1555639473.02 | 77.22 | | | |
| القيم جاهزة | 24562248.81 | 1.22 | | | |
| **مجموع الأصول** | **2014541165.96** | **100** | **مجموع الخصوم** | **2014541165.96** | **100** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2018.

من خلال الميزانية المختصرة لسنة 2018، لوحظ أن مجموع الميزانية ارتفع مقارنة بالسنة السابقة بمبلغ 389455360.74 دج وأن نسبة الأصول الجارية أكبر من الأصول الثابتة بالنسبة لمجموع الأصول وهذا يعني أن المؤسسة يبقى اعتمادها بشكل كبير على الأصول الجارية بنسبة 83.35% أما فيما يخص جانب الخصوم فإن أموالها الدائمة قد عرفت انخفاض مقارنة مع السنة السابقة بالنسبة 6.91% وكذا نسبة الديون قصيرة الأجل فقد انخفضت حيث بلغت 110.32% من مجموع الخصوم.

## المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

إن إعداد الميزانيات المالية المفصلة أو المختصرة لا يعطينا قراءة جيدة للوضعية المالية لذا استلزم التحليل بواسطة عدة مؤشرات وسيتم في هذا المبحث دراسة أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

### المطلب الأول: التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

من أجل تحليل وضعية المؤسسة تم الإعتماد في هذا المطلب على أهم مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في :

**أولا– رأس المال العامل.**

1– **رأس المال العامل (الدائم)**: ويحسب وفق الطريقتين:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل= الأصول المتداولة– ديون قصيرة الأجل.

**الجدول رقم (3–7)**: رأس المال العامل.

**الوحدة: دج**

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| الأموال الدائمة | -2799521870.59 | -207989623.37 |
| الأصول الثابتة | 370918206.36 | 335431061.52 |
| الأصول المتداولة | 1254167598.86 | 1679110104.44 |
| ديون قصيرة الأجل | 1905037992.81 | 2222530789.33 |
| **رأس المال العامل** | **-650870393.95** | **-543420684.89** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات المؤسسة 2017-2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الدائمة، أي أن الأصول الثابتة مولت جزء من الأموال الدائمة، لكن الوضعية لا تتيح أي هامش كضمان لمقابلة المصاعب المالية التي قد تواجه المؤسسة، وهو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي خطورة الوضعية المالية.

**2- رأس المال العامل الخاص:** ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

**الجدول رقم (3-8):** رأس المال العامل الخاص.

**الوحدة: دج**

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| الأموال الخاصة | -515459835.70 | -433488107.83 |
| الأصول الثابتة | 370918206.36 | 335431061.52 |
| **رأس المال العامل الخاص** | **-886378042.0** | **-768919169.35** |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على سنوات المؤسسة 2017، 2018.

لوحظ من خلال الجدول أن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة وهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة لم تغطي الأصول الثابتة.

**3- رأس المال العامل الأجنبي:** ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

**الجدول رقم (3-9):** رأس المال العامل الأجنبي.

**الوحدة: دج**

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| مجموع الخصوم | 1625085805.22 | 2014541165.96 |
| الأموال الخاصة | -515459835.70 | -433488107.83 |
| **رأس المال العامل الأجنبي** | **2140545640.92** | **2448029273.79** |
| **رأس المال العامل الإجمالي** | **1254167599** | **1679110104** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على سنوات المؤسسة 2017، 2018.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها وهذا بدوره يحدد ارتباط المؤسسة بالغير.

**ثانيا: الاحتياج الى رأس المال العامل.**

يتم حساب الاحتياج في رأس المال العام انطلاقا من الميزانيات المالية الخاصة بالمؤسسة للسنوات 2017-2018 ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال+ قيم غير جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية).

كما هو مبين في الجدول التالي :

**الجدول رقم (3-10)**: الاحتياج في رأس المال العامل.

**الوحدة: دج**

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| قيم الاستغلال | 53943034.41 | 98908382.61 |
| قيم غير جاهزة | 1171935510.97 | 24562248.81 |
| ديون قصيرة الأجل | 1905037992.81 | 2222530789.33 |
| **الاحتياج في رأس المال العامل** | **-2679159447.4** | **-209906015.91** |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنوات 2017-2018.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول لوحظ أن المؤسسة حققت احتياجات في رؤوس الأموال العاملة سالبة خلال السنتين، وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل .

**3- الخزينة:**

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

**الجدول رقم (3-11)**: الخزينة.

**الوحدة: دج**

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| رأس المال العامل | -650870939.95 | -543420684.89 |
| الاحتياج في رأس المال العامل | -679159447.43 | -209906015.91 |
| **الخزينة** | **28289053.48** | **-333514668.98** |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لسنوات 2017-2018.

لوحظ من خلال الجدول أن الخزينة خلال السنة 2017 موجبة أي أن المؤسسة لها فائض من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة (البديلة)، أما فيما يخص سنة 2018 فان خزينة المؤسسة في حالة عجز وغير قابلة على تسديد ديونها في آجالها وبما أن المؤسسة محل الدراسة تابعة للدولة فإنها ستتكفل بتغطية الالتزامات التي عليها.

## المطلب الثاني: التحليل عن طريق مؤشرات النسب المالية.

**1-نسب السيولة**: نسب السيولة تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير، وأهم نسب السيولة المستعملة نسب السيولة العامة، المختصرة والفورية. والجدول التالي يبين النسب المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة:

**الجدول رقم (3-12)**: نسب السيولة المالية خلال الفترة (2017-2018).

**الوحدة:%**

| | | السنوات | |
|---|---|---|---|
| **النسبة** | **العلاقة الرياضية** | **2017** | **2018** |
| نسبة السيولة العامة | الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل | 0.65 | 0.75 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| نسبة السيولة المختصرة | قيم محققة + قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل | 0.63 | 0.71 |
| نسبة السيولة الفورية | قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل | 0.01 | 0.01 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول الميزانيات المالية المختصرة.

**أ: نسبة السيولة العامة:** من خلال الجدول نجد أن نسبة السيولة 0.65 في سنة 2017 ثم ارتفعت إلى 0.75 سنة 2018، وبما أن هذه النسب في السنتين محل الدراسة أقل من المقياس المناسب للسيولة (1.1) وهذا يعتبر مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة، حيث تدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزاماتها وأن الأصول المتداولة لا تغطي الخصوم المتداولة في السنتين.

**ب– نسبة السيولة المختصرة:** معناه أن المؤسسة في الأجل القصير قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل بحقوقها، من خلال الجدول نجد أن نسبة السيولة 0.63 في سنة 2017 ثم ارتفعت إلى 0.71 سنة 2018، وهي نسبة جيدة إذا هذه النتائج تعني أن المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من خلال القيم المحققة والقيم الجاهزة دون اللجوء للمخزونات.

**ج– نسبة السيولة الفورية:** نلاحظ خلال السنتين أن نسبة الخزينة الفورية هي: 0.01 وهي جد ضعيفة وخاصة إذا حان أجل تسديد الديون القصيرة الأجل، فالمؤسسة لا تستطيع تسديد منها سوى 1%، وعلى المؤسسة أن تجد حلول لهذه الوضعية.

**2– نسب النشاط:** وهي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال، ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول .الجدول التالي يوضح نسب النشاط خلال سنوات الدراسة.

**1.2- معدل دوران المخزون:** يحسب بالمعادلة التالية:

**معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضاعة/متوسط المخزون**

حيث:

**متوسط المخزون السلعي = (مخزون بداية المدة+ مخزون نهاية المدة) /2**

ويمكن تحديد هذا المؤشر بناء على البيانات الموجودة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-13):** معدل دوران المخزون.

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| تكلفة المبيعات | 94935613.88 | 79413067.18 |
| متوسط المخزون | 56968902.18 | 76425708.51 |
| **معدل دوران المخزون** | **1.66 مرة** | **1.03مرة** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول النتائج للسنوات 2017-2018.

من خلال الجدول يتبين أن معدل دوران المخزون في تناقص مستمر خلال السنتين وهذا ليس مرغوب فيه بالنسبة للمؤسسة لأنه يؤثر بشكل سلبي على ربحيها في حين ان المؤسسة تهدف الى رفعه.

**2.2- معدل دوران اجمالي الأصول:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على استغلال كافة الأصول المتاحة في تحقيق المبيعات وارتفاع هذه النسبة يشير الى ان المؤسسة تستخدم موجوداتها بكفاءة عالية في تحقيق المبيعات ويحسب بالعلاقة التالية:

**معدل دوران الأصول = (صافي المبيعات / إجمالي الأصول) ×100**

ويمكن تحديد تطور هذا المؤشر وفق المعلومات الموجودة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-14)**: معدل دوران الأصول.

| البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| صافي المبيعات | 185115336.63 | 180651669.60 |
| إجمالي الأصول | 1625085805.22 | 2014541165.96 |
| **معدل دوران الأصول الاجمالي** | %11.39 | %8.96 |
| **معدل دوران الأصول الثابتة** | 0.49 | 0.55 |
| **معدل دوران الأصول المتداولة** | 0.14 | 0.11 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للسنوات 2017-2018.

**أ- معدل دوران إجمالي الأصول:** يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 11.39 % في سنة 2017 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في تلك السنة يولد 11.39 دينار من المبيعات، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، أما بالنسبة لسنة 2018 فقد بلغ 8.96% وهذا راجع إلى الانخفاض في قيمة المبيعات لكن يبقى المعدل في المستوى المقبول.

**ب- معدل دوران الأصول الثابتة:** يبين قدرة المؤسسة على استخدام أصولها الثابتة في تحقيق المبيعات وكانت المعدلات المحققة خلال سنوات الدراسة 0.49، 0.55 نجد أن معدل الدوران قد ارتفع ولكن بنسبة قليلة جدا ويتضح انه هناك علاقة بين معدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأصول.

**ج- معدل دوران الأصول المتداولة:** يعتبر هذا المعدل مؤشرا جيدا لقياس كفاءة استخدام الأصول المتداولة في تحقيق المبيعات، ونلاحظ من الجدول أن المعدلات المحققة في انخفاض من سنة لأخرى حيث سجلت النتائج التالية على الترتيب 0.14، 0.11 وهذا الانخفاض راجع لزيادة الأصول المتداولة خاصة القيم المحققة لذا استوجب عليها محاولة تخفيضها بتحصيل حقوقها المستحقة.

**3- المديونية:** تقيس هذه النسب درجة المديونية وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والملاك) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية تجاه الغير.

ونلخص هذه النسب في الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-15)**: نسب المديونية للفترة (2017-2018).

**الوحدة: %**

| النسب | العلاقة الرياضية | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| نسبة الديون إلى رأس المال الخاص | الديون / حقوق الملكية | -4.15 | -5.64 |
| نسبة الاقتراض | مجموع الديون / الأصول | 1.31 | 1.21 |
| نسبة الاستقلالية المالية | الأموال الخاصة / الديون | -0.24 | -0.17 |
| | الأموال الخاصة / الخصوم | -0.31 | -0.21 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الميزانية والنتائج.

**أ- نسبة الديون إلى رأس المال الخاص:**

وتقيس هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون (الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل) مقارنة بحقوق الملكية وتعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا مما يجعلها في أمان من الضغوطات التي تتعرض إليها من طرف الدائنين وهذا ما يعطيها كل حرية في اتخاذ القرارات، ونلاحظ أن المؤسسة حققت نسب 4.15- و5.64- خلال سنوات الدراسة 2017 - 2018 وهذا الانخفاض يرجع لزيادة الديون وانخفاض الأموال الخاصة وعادت النسبة للانخفاض نظرا لاعتمادها على الديون قصيرة الأجل أكثر.

**ب- نسبة الاقتراض:**

تبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى إجمالي الأصول، وتعد كمؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، ونلاحظ انخفاض النسبة خلال سنوات الدراسة وهذا ما يعني أن المؤسسة لا تعتمد بنسبة كبيرة على الديون لتمويل أصولها.

**ج- الاستقلالية المالية:**

تقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائنيها فهي تشير إلى نسبة الديون في الهيكل المالي، ومن خلال الجدول يلاحظ أنها غير مستقلة ماليا فقد سجلت نسب 0.31- و0.21- وهذا وضع سيئ للمؤسسة.

**خلاصة الفصل الثالث:**

حاولنا خلال هذا الفصل تجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة، حيث تم التعرف على قوائمها المالية، ومركزها المالي، وتم إعداد الميزانيات المالية المختصرة لها كما تم القيام بتقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال السنتين 2017-2018 عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة ودور المعلومات المحاسبية في تحسين أدائها مستقبلا.

ومن خلال النتائج المسجلة خلال سنوات الدراسة يمكن للمؤسسة القيام بالإجراءات التي ستساعد على تحسين وضعيتها المالية خلال السنوات المقبلة، وبدراسة المؤشرات تبين أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون قصيرة الأجل من أجل تغطية احتياجاتها الدورية، بالإضافة إلى جودة قوائمها المالية وأثر هذا التقييم في تحسين أداءها المالي.

لذا يعتبر تحسين الأداء المالي من بين أهم الغايات التي تحرص المؤسسات الاقتصادية للوصول إليها، حيث تقوم بتقييم الأداء المالي من خلال تحليل النسب والمؤشرات المالية وذلك لمعرفة الانحرافات والأخطاء وتصحيحها والعمل على تقليصها.

# خاتمة

**خاتمة:**

من خلال دراستنا تم التركيز على المعلومات المحاسبية التي هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي، وتلعب القوائم المالية التي تمثل مصدر المعلومات المحاسبية دورا فعالا في تزويد مختلف مستويات إدارة المؤسسة الاقتصادية بمعلومات جاهزة ودقيقة وفي الوقت المناسب والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وبالتالي هي أداة من أدوات تقييم وتحسين الأداء المالي.

تعد عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقنية من التقنيات التي تسمح بمتابعة نشاطها وذلك بواسطة نسب ومؤشرات مالية ودراستها لتحليل البيانات وتفسير النتائج، ومن خلال هذا تستطيع المؤسسة الاقتصادية معرفة وضعيتها ومحاولة تصحيح الاختلالات والإستفادة من الفرص المتاحة ومعرفة الأسباب ومحاولة تفاديها.

وللتعمق أكثر في المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين الأداء المالي تم إختيار تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة وحاولنا إسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

- **إختبار الفرضيات :**

من خلال الجانب النظري والتطبيقي لموضوع الدراسة، تم التوصل لمجموعة من الفرضيات:

**–الفرضية العدمية الأولى** H0 – لا تساهم المعلومة المحاسبية الموجودة في القوائم المالية في تحسين الأداء المالي.

ومن خلال ما جاء به الفصل الأول تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

**–الفرضية** H1– يمكن أن يسمح تقييم الأداء المالي بتحديد المشاكل والثغرات التي تعاني منها المؤسسة.

وعلى ضوء ما جاء في الفصل الثاني تم إثبات صحة الفرضية.

**–الفرضية** H2– قد تساهم المعلومات المحاسبية في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بفرندة الواردة في القوائم المالية في تحسين الأداء.

ومن خلال ما جاء به الفصل الثالث تم إثبات صحة الفرضية.

– **نتائج الدراسة:** لقد توصلنا من خلال الدراسة الي عدة نتائج تم تقسيمها إلى:

**الدراسة النظرية** :والتي تتمثل في:

ـ تعتبر المعلومات المحاسبية ناتج نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم محاسبية ومالية وتقارير.

ـ المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام أكبر باعتبارها من الموارد الهامة والقوائم المالية هي التي تحتوي على هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد في تحسين الأداء المالي.

–تنعكس المعلومات المحاسبية في الخصائص النوعية التي تتمتع بها وأهمها الملاءمة، الموثوقية وما يتفرع منها من خصائص ثانوية.

ـ يعتبر تحليل وتقييم القوائم المالية المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

ـ تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية والمستقبلية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.

ـ تساهم المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية في تقييم وتحسين الأداء المالي.

**الدراسة الميدانية: تتمثل نتائج التطبيقية في:**

- تطور أصول المؤسسة من سنة إلى أخرى دليل على أن الإدارة مهتمة بتحديد معداتها لغاية تحقيق أكثر إنتاجية ومردودية.
- تعتمد تعاونية الحبوب والخضر الجافة فرندة في تمويل أصولها بشكل كبير على الديون قصيرة الأجل.
- تحقق المؤسسة خلال السنتين رأس مال عامل سالب فالمؤسسة تمول جزء من أصولها الثابتة بأموالها الدائمة فهي بذلك لا تتيح أي هامش كضمان لمقابلة المصاعب المالية التي قد تواجه المؤسسة، وبالتالي المؤسسة لديها احتياجات في راس المال العامل.
- تحقيق خزينة موجبة سنتي 2017 في حين حققت عجز سنة 2018.
- الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنتين سيئة حيث تدل على ان المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزاماتها.
- من خلال نسب النشاط تبين أن المؤسسة لديها كفاءة في الإدارة والقدرة على توليد المبيعات وبالتالي تحقيق الأرباح.

- من خلال نسب المديونية: المؤسسة ليست حققت مستقلة ماليا خلال سنوات الدراسة، كما أنها لا تعتمد على القروض بنسبة كبيرة في التمويل.

- **اقتراحات وتوصيات :**

من خلال بحثنا نجد هناك ضرورة إلى :

- يجب على المؤسسة الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية التي تفيد في عملية تقييم الأداء المالي، وإيصالها لكل طرف ذو مصلحة.

- يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تهتم بعملية تقييم أدائها المالي عن طريق تحليل وتقييم قوائمها المالية من أجل تحديد نقاطا القوة والضعف في عملية تسييرها بهدف استدراكها مستقبلا.

- العمل على زيادة التعاون بين جميع الإدارات والأقسام والموظفين بالمؤسسة، لما له من أهمية بالغة في رفع الروح المعنوية لهم وبالتالي تحقيق الأهداف المخططة بفعالية .

- تنمية الوعي لدى مدراء المؤسسات الاقتصادية في تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وإقامة مصلحة لمراقبة التسيير من أجل تطوير مختلف أساليبها.

**– آفاق البحث:**

وفي الأخير نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات، ورغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث محاولة نرجو أن تكون ثمرة جهود مستمرة.

في ختام هذه الدراسة تبين أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة ونذكر منها:

- ❖ دراسة قياسية حول نظم المعلومات المحاسبية لتسيير المؤسسات الاقتصادية.
- ❖ دور تقنيات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.
- ❖ أثر المعيار المحاسبي الدولي على تحسين جودة القوائم المالية .

# قائمـة

# المصادر والمراجـع

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية**

**أولا: الكتب**


1. أيمن الشنطي وآخرون، **"مقدمة في تحليل وتصميم نظم المعلومات"**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010.
2. عبد الرزاق محمد قاسم، **"تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"** ، جامعة العلوم التطبيقية، جامعة دمشق، 2004.
3. وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، **"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، سنة2015.
4. كمال الدين مصطفي الدهراوي، **"مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية"**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
5. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **"نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. أحمد حلمي جمعة، **"نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
7. طارق حماد عبد العالي، **"التقارير المالية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
8. رضوان حلوة حنان، **"تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة"**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
9. احمد محمد نور، **"مبادئ المحاسبة المالية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
10. محمد عبد الحميد محمد عطية، **"موسوعة معايير المحاسبة الدولية (معايير إعداد وعرض القوائم المالية...)** "، دار التعليم الجامعي، الجزء الاول، الإسكندرية، مصر، 2014.
11. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **"موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: معايير إعداد التقارير المالية ـ عرض البيانات المالية"**، الجزء الاول، دار الثقافة، الاردن، 2012.
12. حمزة محمود الزبيدي، **"التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، الكراث، ط 2، الأردن، 2011.
13. عبد الرحمن عطية، **"المحاسبة العامة وفق للنظام المحاسبي المالي"**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.
14. شعيب شنوف، **"محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"**، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.
15. كتوش عاشور، **"المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
16. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
17. الحسبان، عط الله، **"نظم المعلومات المحاسبية"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، سنة 2013.
18. محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، **"نظم المعلومات المحوسبة"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
19. عبد المالك عمر زيد، **"المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي: الجزء الأولى إطار التاريخي للمحاسبة"**، ط1، عمان، 2002.

20. عطا الله احمد سويلم الحسبان، "**الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**"، الأردن، دار الراية، ط 1، 2009.
21. قاسم ابراهيم، **"نظام المعلومات المحاسبية"**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.
22. عباس مهدي الشيرازي، "**نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990.
23. رضوان حلوة حنان "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
24. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **"تحليل القوائم المالية"**، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006.
25. توفيق محمد عبد المحسن،" **تقييم الأداء مدخل جديد ...لعالم جديد**"، دار الفكر العربي، مصر، 2003.2004.
26. فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمان، "**إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
27. عبد الله قويدر الواحد وناصر دادي عدون، "**مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية الجزائرية)** "، دار المحمدية، الجزائر، 2003.
28. مجيد الكرخي، "**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
29. السعيد عبد الرزاق بن حسين، **"اقتصاد وتسيير المؤسسة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
30. ناصر دادي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998.
31. أحمد طرطار، "**تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
32. دريد كامل آل شيب، "**مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
33. السعيد فرحات جمعة، "**الأداء المالي لمنظمات الأعمال**"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
34. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
35. طاهر منصور، حسين شحدة، "**إستراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية**"، دراسات العلوم الادارية، المجلد30، العدد2،2003.
36. محمد محمود الخطيب، "**الأداء وأثره على عوائد أسهم للشركات**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
37. زهير ثابت، "**كيف تقيم أداء الشركات والعاملين**"، سلسلة الدليل العملي لمدير القرن 21، قباء، القاهرة، مصر،2001.
38. جميل أحمد توفيق، "**الإدارة المالية**"، دار النهضة العربية، 1986.
39. وليد ناجي الحيالي، "**مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية**"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
40. شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**"، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.
41. مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.
42. وليد ناجي الحيالي، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ،2007.
43. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "**التحليل والتخطيط المالي**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

44. منير صالح الهندي، "**الادارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**"، المكتب العريب الحديث، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 1991.

45. أحمد عطا الله قطامين، "**التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية (مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية)** "، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،1996.

46. محمد سعيد عبد الهادي، "**الإدارة المالية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.

**ثانيا: أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية**

1. بو فروعة سفيان، "**نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية** "، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012.

2. بن فرج زوينة، "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

3. عيادي عبد القادر، "**دور واهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008.

4. منذر صبحي، عبد الله السقا، "**تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية**"، مذكرة ماجستير المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية–غزة، سنة 2016.

5. حورية شعبان، محمد شريف، "**مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.

6. لزعر محمد سامي، "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الادارة المالية، جامعة المنتوري – قسنطينة، 2011-2012.

7. سليمان عتير، "**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2012.

8. غاشوش عايدة، لقصير مريم، "**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان2011.

9. فرج الله محمد موسى، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ضل ظروف عدم التأكد**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011.

10. حامدي علي، "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية**" ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2011.

11. متوح هادية، "**دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**"، رسالة ماستر، المركز الجامعي بالوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جوان 2012.

12. بوقندرة حورية، **"جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2017.

13. المخادمة أحمد، **"أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عمان، الأردن، 2007.

14. محمد يوسف حفناوي، "**نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

15. عادل عشي، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد، خيضر، بسكرة، 2002.

16. تالي رزيقة، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2012.

17. سميحة سعادة، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013 ـ 2012.

**ثالثا: المقالات العلمية**

1. زبيدة محسن، محمد بن قرينة، "**نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيد وغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 14، سنة 2014.

2. الشيخ الداوي، "**تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد السابع، 2009.

3. عبد المليك مزهودة، "**الأداء بين الكفاءة والفعالية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة،2001.

4. إلهام يحياوي، "**الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية**"، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة)، باتنة، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الخامس، 2007.

5. دادن عبد الغني، "**قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**"، مجلة الباحث، 2006/04.

**رابعا: الجرائد**

1.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، الصادرة بتاريخ2009/03/25.

**خامسا: المؤتمرات والملتقيات**

1. هلايلي اسلام، وبلولة أكرم، "**دور نظم تخطيط موارد المؤسسة في تحسين نظام المعلومات المحاسبية**"، بحث مقدم للملتقي العلمي الوطني الأول حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، المدية الجزائر، 2017.

2. خليل الرفاعي، "**أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين**"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2011.

3. محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، "**آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي، ارتباطات وسياسات**"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر "كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر،2011.

4. دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، "**الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005.

**المراجع باللغة الأجنبية**

1-Robert Obert, "**pratique des normes IAS/IFRS** ", DUNOD, Paris,2002.

2- Abdellatif khemkhem, "**la dynamique du contrôle de gestion** ", Dunod, paris, 2Ed, 1976.

3- Vincent plauchet, "**mesure et amélioration des performances industrielles** ", tome 2 UPMF, France, 2006.

4- Bernard Mar tory, "**contrôle de gestion social** ", librairie Vuibert, paris,1999.

5- Michel Gervais, "**contrôle de gestion**. **Ed Economica** ", 7 ed, Paris, 2000.

6- Fabienne G, "**Comptabilité Managériale**", Ed de Boeck université, Bruxelle, 2004

# الملاحق

**الملحق رقم 01: جدول حسابات النتائج.**

C.C.L.S FRENDA
BOULEVARD DES MARTYR FRENDA

EDITION_DU:24/03/2022 11:58
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

**COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire**

| | NOTE | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 180 651 669.60 | 185 115 336.63 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **180 651 669.60** | **185 115 336.63** |
| Achats consommés | | -79 413 087.18 | -94 935 613.88 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -6 947 828.73 | -6 677 137.73 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-86 360 895.91** | **-101 612 751.61** |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **94 290 773.69** | **83 502 585.02** |
| Charges de personnel | | -164 992 174.98 | -150 605 617.77 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -233 138.37 | -23 133.55 |
| **IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **-70 934 539.66** | **-67 126 166.30** |
| Autres produits opérationnels | | 11 657 809.80 | 10 715 020.59 |
| Autres charges opérationnelles | | -334 648.79 | -1 582 152.40 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | | -21 638 289.70 | -21 762 554.07 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | | **-81 249 668.35** | **-79 755 852.18** |
| Produits financiers | | 2 522 094.14 | 3 460 721.83 |
| Charges financières | | | |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | | **2 522 094.14** | **3 460 721.83** |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | | **-78 727 574.21** | **-76 295 130.35** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **194 831 573.54** | **199 291 079.05** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-273 559 147.75** | **-275 586 209.40** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-78 727 574.21** | **-76 295 130.35** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **-78 727 574.21** | **-76 295 130.35** |

**الملحق رقم 02: الشكل القانوني للميزانية جانب الاصول.**

**C.C.L.S FRENDA** EDITION_DU:24/03/2022 11:57

BOULEVARD DES MARTYR FRENDA EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

**BILAN (PASSIF) -copie provisoire**

| | NOTE | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 824 100.00 | 824 100.00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | | 5 745 460.43 | 4 876 485.79 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | | -78 727 574.21 | -76 295 130.35 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | -361 330 094.05 | -444 865 291.14 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **-433 488 107.83** | **-515 459 835.70** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 90 596 974.88 | 90 596 974.88 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 134 901 509.58 | 144 910 673.23 |
| **TOTAL II** | | **225 498 484.46** | **235 507 648.11** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 1 169 809 935.09 | 1 029 013 584.00 |
| Impôts | | 16 177 450.62 | 14 219 058.92 |
| Autres dettes | | 1 035 480 834.24 | 861 805 349.89 |
| Trésorerie passif | | 1 062 569.38 | |
| **TOTAL III** | | **2 222 530 789.33** | **1 905 037 992.81** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | | **2 014 541 165.96** | **1 625 085 805.22** |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

**الملحق رقم 03: جدول تدفقات الخزينة.**

C.C.L.S FRENDA
BOULEVARD DES MARTYR FRENDA

EDITION_DU:24/03/2022 11:58
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

**TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire**

| | NOTE | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles** | | | |
| Encaissements reçus des clients | | 1 405 121 863.47 | 1 262 003 181.45 |
| Sommes versées aux fournisseurs et au personnel | | -1 408 269 957.84 | -1 277 350 840.71 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | -53 285.36 | -64 385.10 |
| Impôts sur les résultats payés | | | |
| Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires | | -3 201 379.73 | -15 412 044.36 |
| Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires | | 1 555 416.70 | -196 055.80 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)** | | **-1 645 963.03** | **-15 608 100.16** |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | -2 951 453.94 | -203 800.00 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières | | | |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| Intérêts encaissés sur placements financiers | | | 221 604.93 |
| Dividendes et qoute-part de résultats reçus | | | |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)** | | **-2 951 453.94** | **17 804.93** |
| **Flux de trésorerie provenant des activités de financements** | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Dividendes et autres distributions effectuées | | | |
| Encaissements provenant d'emprunts | | | 189 666.58 |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées | | -191 957.08 | -8 390.36 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)** | | **-191 957.08** | **181 276.22** |
| Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités | | | |
| **Variation de trésorerie de la période (A+B+C)** | | **-4 789 374.05** | **-15 409 019.01** |
| **Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période** | | **28 289 053.48** | **43 698 072.49** |
| **Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période** | | **23 499 679.43** | **28 289 053.48** |
| **Variation de la trésorerie de la période** | | **-4 789 374.05** | **-15 409 019.01** |
| **Rapprochement avec le résultat comptable** | | **73 938 200.16** | **60 886 111.34** |

**الملحق رقم 04: الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم.**

C.C.L.S FRENDA
BOULEVARD DES MARTYR FRENDA

EDITION_DU:24/03/2022 11:57
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

**BILAN (ACTIF) -copie provisoire**

| ACTIF | NOTE | 2018 | | | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | 182 850.00 | 42 861.25 | 139 988.75 | 26 673.75 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 1 830 437.16 | | 1 830 437.16 | 1 830 437.16 |
| Bâtiments | | 40 753 257.94 | 17 470 701.04 | 23 282 556.90 | 24 250 735.20 |
| Autres immobilisations corporelles | | 528 025 699.55 | 231 884 069.64 | 296 141 629.91 | 330 773 911.45 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | 14 036 448.80 | | 14 036 448.80 | 14 036 448.80 |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| Impôts différés actif | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **584 828 693.45** | **249 397 631.93** | **335 431 061.52** | **370 918 206.36** |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 98 908 382.61 | | 98 908 382.61 | 53 943 034.41 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 1 408 583 898.59 | 286 831.75 | 1 408 297 066.84 | 1 123 618 732.67 |
| Autres débiteurs | | 118 773 132.74 | | 118 773 132.74 | 23 052 971.14 |
| Impôts et assimilés | | 28 569 273.44 | | 28 569 273.44 | 25 263 807.16 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 24 562 248.81 | | 24 562 248.81 | 28 289 053.48 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **1 679 396 936.19** | **286 831.75** | **1 679 110 104.44** | **1 254 167 598.86** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **2 264 225 629.64** | **249 684 463.68** | **2 014 541 165.96** | **1 625 085 805.22** |

**ملخص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية التي تبين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، ومحاولة إظهار كيفية الاستغلال الأمثل لها واهم مصادرها، ومعرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافه، حيث استخدمنا لتحليل المعلومات المحاسبية بعض النسب والمؤشرات المالية التي تساعد في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بغية تحسين أدائها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام أكبر باعتبارها من الموارد الهامة والقوائم المالية هي التي تحتوي على هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد في تحسين الأداء المالي. وبأنه توجد علاقة جد هامة بين جودة المعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه كلما كانت المعلومات المحاسبية ذات جودة كلما تمكنت المؤسسة من تحسين أدائها المالي.

**الكلمات المفتاحية:** المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات المحاسبية، المؤسسة الاقتصادية، الأداء، الأداء المالي.

**Study summary**:

This study aims at the importance of accounting information in financial statements that show the financial situation of economic institutions, and an attempt to show how to make optimal use of it and its most important sources, and to know the role of the financial performance evaluation to determine the effectiveness of the institution and the extent to which its objectives are achieved. We used to analyze the accounting information some of the ratios and financial indicators that It helps in the process of evaluating the financial performance of the organization in order to improve its performance.

The study reached a set of results, the most important of which is that accounting information receives more attention because it is one of the important resources and financial statements are those that contain this information as the main source of financial performance evaluation, so it must have qualitative characteristics that help improve financial performance. And that there is a very important relationship between the quality of accounting information and the financial performance of the institution, so that the higher the quality of accounting information, the more the institution can improve its financial performance.

**Key words**: accounting information, accounting information system, economic institution, performance, financial performance.